وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

نشرة قضايا سياسية

تعنى بالقضايا الإقليمية والدولية

تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

المشرف العام

أ.د. ابتسام العامري

رئيس التحرير

أ.د. منى حسين عبيد

الاشراف اللغوي والفني

م. م. مها قيـــــس جابر

السيدة اسيا صالح مهدي

السيدة شذى فاضل سعود

ملف العدد .....

الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣: الواقع والطموح

المقالات

١- تداعيات تفجير المرفأ في لبنان في الرابع من آب عام ٢٠٢٠ على الوضع السياسي
أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي

٢- مستقبل المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في قارة افريقيا
ميثاق رشاد زبار

٣-تجنيد المرأة في الجيش الإسرائيلي
م. سعاد إبراهيم عباس

٤-التعاون الأمني بين العراق وسوريا والسبل المُستقبلية لمُكافحة الإرهاب
م.م. حسام محمد خضير

نشـــــــرة قضايا سياسية

نشرة دورية فصلية تصدر عن

مركـز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغـــداد

تعنى بالقضايا الاقليمية والدولية

المشرف العام

الاستاذ الدكتـــــور

ابتسام محمد عبد العامري

رئيس التحرير

أ.د. منى حسين عبيد

هيئة التحرير .....

أ.م.د رنا مولود شاكر
م.د.الهام عطيه عواد
م.د.فادية عباس هادي
م.محمد رشيد صبار
م.م علاء عبد الرزاق مطلك

الهيئة الاستشارية .....

أ.د. عامر هاشم عواد

أ.م.د. ايناس عبد السادة علي
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

أ.م.د. عمار حسين صادق

الاشراف اللغوي والفني

م. م. مها قيـــــــس جابر

السيدة اسيا صالح مهدي **السيدة شذى فاضل سعود**

العدد الثاني عشر اذار ٢٠٢١

قواعد النشر .....

١- تهتم نشره قضايا دولية ، بنشر المقالات والتقارير في الموجزة الاحداث الحالية .

٢- كما تهتم بنشر المقالات التي تعنى في قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية، فضلاً عن القضايا التي تحمل نظرة استشرافية.

٣- معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي والدقة ودرجة التدقيق . وتنطلق نشرة قضايا سياسية من استقلالية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كما ان ما ينشر لا يعبر بالضرورة عن رأي المركز . او القائمين على تحرير النشرة وانما يمثل رأي الباحث او الكاتب .

٤- تخضع الاوراق المقدمة لخبرة علمية لغرض اجازتها للنشر .

٥- ان لا يتجاوز حجم المقال المقدم للنشر عن (٦-٨) صفحات .

٦- يشترط ان لا تكون المقالات المرسلة قد سبق وان تم نشرها في مكان اخر .

٧- يكون المقال مطبوع، ومرفقاً بقرص مدمج CD .

٨- عدم اعادة المقال الى الباحث اذ ما تم رفضه من قبل الخبير العلمي .

٩- تحتفظ نشرة قضايا سياسية بحقها في نشر المادة المجازة على وفق خطة التحرير .

المراسلات ..

أ.د. منى حسين عبيد ... رئيس التحرير
Email:muna-2205@ yahoo :com
رقم الهاتف : 07740491005

الاشتراك السنوي ....

- الافراد : (30000) دينار
- المؤسسات داخل العراق (40000) دينار
- الافراد والمؤسسات خارج العراق : (100) دولار سنوياً

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً
تدفع اشتراكات المؤسسات بصك مصدق لأمر المشرف الفني (اسيا صالح مهدي) في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

تقديم.....

أسهمت نشرة قضايا سياسية بأهمية خاصة كونها تعالج موضوعات مهمة وعلى كافة الصعد المحلية والاقليمية والدولية ، فقد تضمنت النشرة مقالات مهمة منها مقال ا.د.منى حسين عبيد و ا.م.د. اثمار كاظم سهل عن دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد العام ٢٠٠٣، ومقال اخر عن افريقيا للسكرتير اول في سفارة جمهورية العراق في ابوجا الاستاذ ميثاق رشاد زبار تحدث فيه عن مستقبل المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في قارة افريقيا ، كما تطرقت ا.م.د.نادية فاضل عباس فضلي الى تداعيات تفجير المرفأ في لبنان في الرابع من اب عام ٢٠٢٠ على الوضع السياسي في لبنان، اما م.سعاد ابراهيم عباس فكان عنوان ورقتها عن تجنيد المرأة في الجيش الاسرائيلي ، اما موضوع التعاون الامني بين العراق وسوريا فقد حرص م.م.حسام محمد خضير على بيان اهمية التعاون الامني بين العراق وسوريا والسبل المستقبلية لمكافحة الارهاب .ولعل ما يميز هذا العدد (الثاني عشر) هو الملف الخاص بواقع الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، وقد ساهم في هذا الملف مجموعة من الباحثين المعروفين الذين حاولوا من خلال اوراقهم الوقوف على بعض الاخفاقات التي تعرضت لها الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ولغاية الوقت الحاضر ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها علها تسهم في تحسين عمل الدبلوماسيين سواء داخل ام خارج العراق، فقد تطرق أ.م. د.ناظم نواف ابراهيم و أ.م اسراء احمد جياد الى المفهوم والمبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية العراقية من خلال ورقتهم الموسومة (السياسة الخارجية العراقية: محاولة تحديد (المفهوم والمبادئ والمؤشرات)، اما ورقة أ.م. د. محمود عزو حمد فقد ركز على (مأسسة العمل الدبلوماسي العراقي ومتطلباته واثارة) اذ يرى ضرورة تطوير ومأسسة العمل الدبلوماسي ، كما وضح كل من ا.م.د حيدر علي حسين و م. زين العابدين طعمة طبيعة مرتكزات السياسة الخارجية العراقية الجديدة في دورها الاقليمي اما أ.م. د دينا هاتف مكي فقد تطرقت في ورقتها عن بديهيات الدبلوماسية العراقية والواقع العراقي وكذلك اكد كل من ا.د. عامر هاشم عواد و ا.د. بيداء محمود احمد على اهمية الدور الدبلوماسي العراقي في الارتقاء بالأمن الاقليمي للمدة من ٢٠٢١ ولغاية ٢٠٢٥ ، الى جانب ذلك اوضحت ا.د. ابتسام محمد العامري ، دور مراكز الابحاث في تفعيل ودعم السياسة الخارجية العراقية، فضلاً عن ذلك تطرقت ا.م.د. سداد مولود سبع و م.د ماجد حميد خضير الى واقع الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، كما ناقش ا.م.د.سليم كاطع علي محددات الاداء الدبلوماسي العراقي وركز في ورقته على المحددات الداخلية كونها تنبع من داخل الدولة ذاتها ، اما

م.د.حسين علي مكطوف و م.د. عبير محمد عبد فقد عالجا موضوع الدبلوماسية العراقية في ظل التحديات الاقليمية، اما ا.م.د. عبير سهام مهدي و ا.م.د عمار حميد ياسين فقد وضحا دور السياسة الخارجية العراقية واهمية تفعيل الاداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣، وتطرقت كل من م.م.غفران يونس هادي ، ورئيس مترجمين اقدم سميرة ابراهيم عبد الرحمن الى موضوع في غاية الاهمية الا وهو تراجع هوية الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، اما الاكاديمي والدبلوماسي المعروف د.كرار انور البديري فيرى في ورقته ضرورة الحراك المطلوب في الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه القوى الدولية.

وفي النهاية نتمنى لقرائنا الاعزاء الفائدة في الموضوعات التي تضمنتها نشرتنا ....

ومن الله التوفيق

أ.د. منى حسين عبيد

رئيس التحرير

المحتويات.....

الموضوع	اسم الاستاذ	الصفحة
الافتتاحية	بقلم رئيس التحرير	
اولاً: المقالات		
دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد العام ٢٠٠٣	**أ.د منى حسين عبيد** **أ.م.د اثمار كاظم سهل**	ص٨-١٢
مستقبل المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في قارة أفريقيا	**ميثاق رشاد زبار**	ص١٣-١٦
تداعيات تفجير المرفأ في لبنان في الرابع من آب عام ٢٠٢٠ على الوضع السياسي	**أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي**	ص١٧-٢١
تجنيد المرأة في الجيش الإسرائيلي	**م . سعاد إبراهيم عباس**	ص٢٢-٢٥
التعاون الأمني بين العراق وسوريا والسُبل المُستقبلية لمُكافحة الإرهاب	**م.م. حسام محمد خضير**	ص٢٦-٢٩
ثانيا: ملف العدد الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ الواقع والطموح		
السياسة الخارجية العراقية: محاولة في تحديد (المفهوم والمبادي والمؤشرات)	**ا.م.د ناظم نواف ابراهيم** **ا.م اسراء احمد جياد**	ص٣٠-٣٤
مأسسة العمل الدبلوماسي العراقي : متطلباته واثاره	**أ.م.د.محمود عزو حمدو**	ص٣٥-٣٦
مرتكزات السياسة الخارجية العراقية الجديدة في بعدها الاقليمي	**أ.م. د. حيدر علي حسين** **أ.م. د. امجد زين العابدين طعمة**	ص٣٧-٣٩
بديهيات الدبلوماسية والواقع العراقي	**أ.م.د.دينا هاتف مكي**	ص٤٠-٤٥
دور الدبلوماسية العراقية في الارتقاء بالأمن الإقليمي ٢٠٢١-٢٠٢٥	**أ.د. عامر هاشم عواد** **أ.د.بيداء محمود احمد**	ص٤٦-٤٨
دور مراكز الأبحاث في تفعيل ودعم السياسة الخارجية العراقية	**أ.د.ابتسام محمد العامري**	ص٤٩-٥٠

واقع الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	**أ.م.د. سداد مولود سبع** **م.د. ماجد حميد خضير**	**ص٥١-٥٤**
محددات الأداء الدبلوماسي العراقي : دراسة في المحددات الداخلية	**أ.م.د.سليم كاطع علي**	**ص٥٥-٦٠**
الدبلوماسية العراقية في ظل التحديات الاقليمية	**م.د. حسين علي مكطوف** **م.د.عبير محمد عبد**	**ص٦١-٦٦**
دور السياسة الخارجية العراقية في تفعيل الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣	**أ.م. د. عبير سهام مهدي** **أ.م.د.عمار حميد ياسين**	**ص٦٧-٧٠**
تراجع هوية الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣	**م.م. غفران يونس هادي** **رئيس مترجمين اقدم سميرة إبراهيم عبد الرحمن**	**ص٧١-٧٣**
الحراك المطلوب في الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه القوى الدولية	**د. كرار أنور البديري**	**ص٧٤-٧٩**

اولا: - المقالات

دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣

أ.د منى حسين عبيد*

أ.م.د اثمار كاظم سهل*

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم جميعها، ولاسيما في المجتمعات الديمقراطية، دوراً بارزاً في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني.

وهذا ما يجعلنا نعرف المجتمع المدني على أنه : مجموعة المؤسسات غير الرسمية، التطوعية، المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع.

وتتلخص طبيعة عمل المجتمع المدني بأنها الرديف الحقيقي للسلطة في أيّة دولة، ذلك أن أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم، والمحاسبة والمساءلة، والمتابعة والتطوير، والأهم المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع وتنميته من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية.

كما أنها تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع، كما تساهم في تعزيز الحكم الرشيد من خلال: المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا المهمة مثل صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

فضلاً عن دورها في تفعيل وتنظيم مشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر بحياتهم ، الى جانب دورها في نشر الثقافة الديمقراطية بشكلها الصحيح وايجاد المبادرة الذاتية، وتأكيد ارادة المواطنين في الفعل التاريخي ، والاسهام الفاعل في تحقيق التحولات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية، والثقافية ،كما تقوم بدور مهم في عملية التحولات الديمقراطية سواء كان ذلك من خلال الاعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية له او الاسهام في احداث

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد .
* كليّة الآداب/ جامعة بغداد .

هذا التحول، كما تقوم بأدوار أساسية وذات مضامين ديمقراطية كتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات على تعزيز القيم الديمقراطية واشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجاميع المختلفة والاسهام في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي.

وفي الواقع، أن تطور ورقي أي مجتمع بات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي للمرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع. فالمجتمع الذي يصل إلى احترام المرأة والتعامل معها كانسان متكامل له كامل الحقوق الإنسانية ومؤمن بدورها المؤثر في بناء وتطور المجتمع يكون مجتمعاً قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني وفهم أسس التربية الإنسانية الصحيحة والتي تتحمل المرأة وزرها الأكبر ويكون قد تخلص من التقاليد والأعراف البالية التي سادت المجتمع. وهنا نتساءل هل استطاعت المرأة العراقية ان تؤدي دور فاعل في منظمات المجتمع المدني وتحديدا بعد عام ٢٠٠٣؟لقد شهدت مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ نمواً عددياً ملحوظاً بعكس ما كانت عليه في السابق حيث لم تحظى تلك المنظمات بالقبول اجتماعياً، وكان دور المرأة فيه هامشياً، بل حتى كانت تلك المنظمات مهمشة الى حد ما ولعل منظمة المجتمع المدني الوحيدة التي كانت بارزة هي (الاتحاد العام لنساء العراق) التي كانت تعمل بتمويل من الدولة وتختص في شؤون المرأة في العراق رغم الخطوط الحمراء التي وضعها النظام السابق على عمل تلك المنظمات.

ولكن بعد عام ٢٠٠٣ بدأت منظمات المجتمع المدني بالظهور والعمل الفعلي من خلال الترويج لها عبر المؤتمرات والندوات التي كانت تشجع على تأسيس الجمعيات والمنظمات. حتى اخذت الحركة النسوية في العراق تعمل على تفعيل دور المرأة من خلال تأسيس جمعيات ومنظمات تهتم بشؤون المرأة العراقية، وقد اثار ظهور مؤسسات المجتمع المدني في العراق، والخاصة بشؤون المرأة اهتمام الساسة العراقيين والاعلام العربي والدولي، اذ استطاعت الحركة النسوية من خلال منظماتها طرح مشروع الكوتا (النسبة المخصصة للمرأة في الحكومة، والجمعية الوطنية والبرلمان العراقي)، وذلك بتخصيص ٤٠% للنساء العراقيات اللاتي استطعن الحصول على ٢٥% من البرلمان والحكومة والجمعية الوطنية وتثبيت ذلك بالدستور العراقي. وعلى الرغم من ذلك نجد ان فاعلية دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني كانت محدودة بصورة عامة وذلك نتيجة لعوامل عده منها تدخل الدولة في عمل هذه المؤسسات وتأثير العادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلا عن وجود بعض

المعوقات الاخرى كتدهور الوضع الامني وعدم وجود مكان ثابت ودائم لهذه المنظمات، فضلاً عن عدم تكامل البرامج المقدمة في هذه المنظمات للنهوض بواقع المرأة.

-ومن خلال دراسة ميدانية اجريت عام ٢٠٠٥ للكشف عن معوقات مشاركة المرأة في مجال عملها في منظمات المجتمع المدني وجد ان هناك علاقة تبادلية ايجابية بين مستوى مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني النسوية وبين التحصيل الدراسي، فكلما حصلت المرأة على شهادة تعليمية، كلما كانت فرص العمل لديها اوسع، وكلما كان مستوى تحصيلها العلمي منخفض كلما كانت فرص عملها قليلة في هذا المجال.

-كما تم التوصل الى وجود علاقة ايجابية بين مستوى مشاركة المرأة في مجال منظمات المجتمع المدني النسوية وبين البيئة الجغرافية التي تنحدر منها المرأة، فأشارت نتائج المسح الميداني الى ٣٤انخفاض مستوى مشاركة النساء اللاتي ينحدرن من فئة اجتماعية ريفية اذ بلغت نسبتهن (٠%) في حين ارتفعت مشاركة النساء اللاتي ينحدرن من فئة اجتماعية حضرية نسبة (١٠٠%).

- ولوحظ ان الظروف الاجتماعية التي تتمثل بالعادات والتقاليد التي تحيط بالمرأة، قد اثرت وبشكل كبير على دورها وعملها في مجال منظمات المجتمع وبنسبة (85,33%).

-فضلا عن ذلك فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان اهم المعوقات التي تعيق عمل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بلغت نسبتها (78,٦٧ %).

-كما ان اغلب المنظمات العاملة في مجال المرأة تتلقى معظم تمويلها من الخارج ، فقد طغت قضية التمويل الخارجي على الانشطة الحقيقية والفاعلة التي تمارسها تلك المنظمات النسوية ،واثبتت الدراسة ان نسبة التمويل الخارجي قدرت بنحو(٦٥,٣٤ %) .

-كما اوضحت الدراسة ان من اسباب ضعف عمل الجمعيات والمنظمات النسوية عدم وجود مراكز رسمية لهذه المنظمات لكي تمارس نشاطاتها اذ بلغت نسبة هذه المنظمات التي ليس لها مكان دائم بحدود (٦٦,٦٧ %)

-واثبتت الدراسة ان اغلب النساء اللاتي انضممن الى هذه المنظمات بدافع الرغبة الشخصية بلغت نسبتهن (٨٦,٦٧%) مما يدل على وعي المرأة العراقية بأهمية بناء المجتمع.

-كما اشارت الدراسة الميدانية الى ان معظم خطط منظمات المجتمع المدني لم تعمل بشكل فعال على انجاح سياسية التنمية اذ بلغت نسبة النساء اللاتي يؤكدن ذلك (٣٣, ٦٩ %).

ومن خلال الواقع الذي تعيشه المرأة العراقية ومن اجل تفعيل دورها في مؤسسات المجتمع المدني لابد من مراعاة الآتي: -

١-يجب أن يتضمن الدستور العراقي فقرة خاصة بمنظمات المجتمع المدني .

٢-لأهمية دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والمشاركة السياسية أوجبت الدولة بزج طاقات المرأة في عمليات إجراء التحويلات الجذرية والاجتماعية والسياسية في مجتمعناا.

٣- توعية المجتمع بأهمية عمل المرأة وبمشاركتها في العملية السياسية .

٤-ازالة الصورة النمطية للمرأة ورفع وعي المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها في منظمات المجتمع المدني من خلال التدريب والتوعية.

٥-توعية المرأة بحقوقها القانونية واخراجها من اطر الجهل بالقوانين التي سلبت حقوقها والتي منحتها اياها الاديان والقوانين.

٦-تخصيص نسبة في ميزانية الدولة لتطوير عمل منظمات المجتمع المدني النسوية.

٧-زيادة التمويل المخصص للبرامج والمشاريع الرامية الى ترويج الانشطة المستدامة في مجال تنظيم المشاريع من اجل توفير الدخل الى النساء المحرومات والنساء اللاتي يعشن تحت وطأة الفقر.

٨-صياغة سياسات الحكومة المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل ووضع استراتيجيات ومنهجيات ملائمة لتشجيع التنسيق والتعاون بين الحكومة ومراكز الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة مثل المعاهد التعليمية ووسائل الاعلام، والمنظمات غير الحكومية ولاسيما منظمات المجتمع المدني النسوية.

٩-اقامة الروابط المشتركة بين المنظمات والهيئات الوطنية الاقليمية، والدولية العاملة في مجال النهوض بالمرأة.

١٠-تطوير آليات وبرامج منظمات المجتمع المدني للنهوض بواقع المرأة عن طريق اقامة الدورات التدريبية لاكتساب مهارات تمكنهن من الحصول على العمل.

١١-كما لا يغيب عن البال اهمية معالجة الوضع الامني وبشتى الوسائل الفاعلة، عن طريق الاحزاب والقوى الوطنية العراقية الموجودة في الساحة العراقية من اجل توفير الأمن والامان للمواطنين عامة والنساء خاصة.

١٢-ضرورة توعية عمل المرأة في منظمات المجتمع المدني، ولاسيما فيما يتعلق باستخدام جهاز الكومبيوتر الذي بات عضواً فعالاً في كل بيت وليس ضيفاً طارئاً وذلك من خلال اقامة الدورات

التدريبية لمثل هذه الخدمة، اذ انها ستساعد المرأة في كسب شعبية ومصداقية كبيرة في الشارع العراقي، وعليه سوف تخدمها في برامجها الانتخابية او تحقيق اهدافها التي قامت من اجلها.

وهكذا نجد ان المرأة العراقية قد اثرت بشكل واضح في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني. اذ لا يمكن ان يقوم اي مجتمع مدني بدون مساهمة المرأة ولاسيما ان المرأة العراقية اصبحت اليوم تقوم بدور فاعل في بناء المجتمع، ومن الضروري اعطائها اهتماما أكبر لتقوم بدورها بالشكل الصحيح.

مستقبل المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

في قارة أفريقيا

ميثاق رشاد زبار *

أنحسر النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في عهد الادارة الامريكية للرئيس السابق **(دونالد ترامب)** في سنة ٢٠١٧، الذي يعد تحولاً كبيراً في الاستراتيجية الأمريكية لمفهوم أوسع للأمن القومي في مواجهة الارهاب الدولي ومنافسة القوى العظمى في العالم، إذ استعملت ادارة الرئيس **(ترامب)** مصطلحاً أكثر دبلوماسية **(التحسين)** لوصف المحور الأمريكي البعيد عن قارة إفريقيا، والذي ظهرَ للعيان في سنة ٢٠١٨؛ إلا ان المصطلح الأكثر دقة **(فك الارتباط)** لحسر الجهود المبذولة لمواجهة التنظيمات الارهابية في نيجيريا، والكاميرون، وتشاد، والنيجر، ومالي، وبنين، وبوركينا فاسو، وغانا، وساحل العاج، مما قللَ من التواجد العسكري الأمريكي في بعض دول غربي إفريقيا لاسيما نيجيريا، إذ وقعت ادارة الرئيس الامريكي **(دونالد ترامب)** في خطأ استراتيجي في الاشهر الاخيرة من ولايته الرئاسية ، وفق ما ينظر اليه خبراء الدبلوماسية والاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة عند انسحاب القوات الامريكية من الصومال؛ مما فسح المجال امام الصين، وروسيا الاتحادية للتوغل في إفريقيا، وتقويض الجهود المبذولة في مواجهة الارهاب الدولي، واشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة الامريكية مع الصين وروسيا، على الرغم من إنَ الحكومات الامريكية المتعاقبة تعدُ إفريقيا من المناطق الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وستواجه الادارة الامريكية في ولاية الرئيس **(جون بايدن)** منافسة كبيرة مع القوى الدولية العظمى، مما سيزيد فرص تعزيز النفوذ الامريكي في القارة ومواجهة الارهاب والتطرف، وحماية التجارة الدولية، وكبح النفوذ الاستراتيجي للصين وروسيا.

تحتاج الولايات المتحدة الامريكية إلى إيجاد استراتيجية جديدة لحماية مصالحها الاستراتيجية في قارة إفريقيا بصورة مستدامة وبأقل التكاليف ومقبولة لدى الدول الإفريقية، على غرار نظرية **(سياسة الاحتواء)** تجاه نفوذ الاتحاد السوفياتي السابق في العالم منذ عقد الخمسينيات وستينيات القرن العشرين الماضي عبر بعثاتها الدبلوماسية المعتمدة في الدول الإفريقية البالغ عددها ٥٤ اربعة

***سكرتير أول في سفارة جمهورية العراق في أبوجا**

وخمسين دولة إفريقية، وتنفيذ تلك الاستراتيجية التي تضع أولويات عدة منها **(الحرب على الارهاب، والتغيير المناخي، ومكافحة الاوبئة والامراض، والهجرة غير الشرعية، والانفجار السكاني، والتنمية البشرية المستدامة)** بالتعاون مع شركاؤها في القارة الافريقية لاسيما نيجيريا، وجنوب إفريقيا، وكينيا، ومصر، والمغرب، وراوندا، والسنغال التي تعد من الدول الاقليمية المهمة في القارة، وعدم منح

الفرصة إلى منافسيها من القوى العظمى الأخرى في العالم لبسط نفوذهم في القارة الإفريقية من جديد وتهديد مصالحها للخطر، الذي ظهر كمفهوم **(صراع القرن الحادي والعشرين من أجل إفريقيا)**، وقد لاحظنا قيام الصين وروسيا من التوغل الاقتصادي والعسكري في القارة الإفريقية في ظل تراجع النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة في عهد الرئيس **(دونالد ترامب)**؛ لتأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية والاسواق الواعدة والسريعة النمو، وانشاء تحالفات سياسية وتعزيز الانظمة غير الليبرالية في القارة الإفريقية.

وسعت روسيا تواجدها العسكري في إفريقيا بشكل واسع بعد التوقيع على صفقات عسكرية مع ١٩ تسعة عشر دولة إفريقية من سنة ٢٠١٤ واصبحت الدولة الأكبر في توريد السلاح بعد الايام القليلة من إعلان الولايات المتحدة الامريكية في كانون الاول عام ٢٠٢٠ الانسحاب من الصومال، وانشاء قواعد عسكرية جديدة **(بورتسودان)** في السودان على سواحل البحر الأحمر والانتهاء من بناء القاعدة البحرية عبر احدى تشكيلاتها العسكرية **(مجموعة فاغنر)** الروسية التي خاضت معارك دامية أتجاه العمليات الخاصة الأمريكية في سوريا في سنة ٢٠١٨، وتعمل في انحاء القارة الإفريقية من ليبيا إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وانتهاءً بموزمبيق، مما زاد من مخاوف الولايات المتحدة الامريكية أتجاه النشاط العسكري لروسيا الاتحادية.

وسعت الصين أيضاً لتحقيق النفوذ الاستراتيجي في قارة إفريقيا وإنشاء أول قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي في سنة ٢٠١٧ وإنفاق أموال طائلة على مشاريع البنى التحتية لتأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية، ودعم برامج النوايا الحسنة، وشراء الذمم عبر التصويت في المنظمات الدولية لاسيما منظمة الأمم المتحدة، وترويج مفاهيم النظام الشيوعي ونجاح تجاربه في داخل الصين ونشرها إلى الدول الإفريقية التي تعده الولايات المتحدة من الانظمة البيروقراطية والاستبدادية؛ اذ سعت القيادة الصينية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على حساب الاصلاحات الديمقراطية، وسعي الصين إلى تبني سياسة الاقراض، وسياسة عدم التدخل في ملف حقوق الإنسان، والأسواق الحرة، والفساد الذي أثر في الدول الإفريقية ورحبت بالوجود الصيني في القارة، وتعمل روسيا والصين إلى تحويل إفريقيا مسرح للمنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية عندما كانت إفريقيا مكاناً للصراع بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن العشرين أبان الحرب الباردة قدمت الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفياتي، والصين، وايران، وكوريا

الشمالية مساعدات عسكرية للحكومات والمتمردين في الدول الافريقية جميعها، وانخرطت تلك الدول في حروب بالوكالة وارسال قواتها للقتال في بعض الدول الإفريقية، ومنها على سبيل المثال إرسال روسيا، وكوبا، الالاف من الجنود للقتال في حرب **(أوجادين)** بين إثيوبيا والصومال وفي الحرب الأهلية في أنغولا.

وقد لاحظنا تجنب الولايات المتحدة الامريكية في المشاركة في حروب إفريقية بالوكالة في هذه الحقبة الجديدة من المنافسة بين القوى الكبرى، مما فسح المجال لقوى دولية وإقليمية من التدخل في الشؤون الإفريقية في ليبيا بين روسيا وتركيا وتدخل دول أخرى في ظل دور ضئيل للولايات المتحدة الامريكية، ودعم تلك الدول اطرافا متنازعة في حرب اهلية دامية على نحو متزايد، إذ قامت القوات الروسية إسقاط طائرة امريكية بدون طيار على الاراضي الليبية، وفي الوقت نفسه لا تستطيع الولايات ترك القارة الإفريقية وترك مصالحها عرضة للخطر أتجاه التنظيمات الارهابية والتنافس الدولي مع الصين وروسيا، إذ تشترك الولايات المتحدة مع الدول الافريقية في مصلحة مشتركة بمواجهة التنظيمات الارهابية والجماعات السلفية وضرورة قيام الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المساعدة للدول الإفريقية لمواجهة الارهاب التي تؤهلها لان تصبح الشريك المفضل للدول الإفريقية عبر تشجيع الدول الافريقية على تطوير اقتصاداتها وانظمتها السياسية وفقاً للمعايير الدولية.

اثار امتعاض الحكومة النيجيرية تجاهل الرئيس الامريكي **(جون بايدن)** اجراء اتصال هاتفي مع الرئيس النيجيري **(محمد بخاري)** في ٢٠٢١/٠٣/٠٣ حسب الأعراف الدبلوماسية، والاتصال بأول رئيس إفريقي **(أوهورو كينياتا)** رئيس جمهورية كينيا، والاتصال الهاتفي الذي جرى بين نائب الرئيس الامريكي **(كامالا هـ**اريس) مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية **(فيليكس تشيسكيدي)**، والمكالمة بين الرئيس الامريكي **(جو بايدن)** مع رئيس جنوب إفريقيا **(سيريل رامافوزا)** في تشرين الثاني ٢٠٢٠، بعد ان اجرى اتصالات هاتفية مع اغلب رؤساء دول العالم، إذ يترجم هذا التصرف وفقاً لمنظور كبار الدبلوماسيين عدم وضع نيجيريا في اولويات السياسية الامريكية الحالية، وعدم تثمين جهودها في الحرب على الارهاب في وقت تواجه فيه أكبر ديمقراطية في القارة الإفريقية تحديات أمنية كبيرة في مؤشر سلبي إلى تقويض المصالح الامريكية في نيجيريا وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين، وتزايد الاهتمام الامريكي بتوسيع العلاقات الثنائية مع الكونغو الديمقراطية في المجالات عدة والتي ترأس الاتحاد الافريقي برئاسة **(تشيسكيدي)**، اذ اجتذبت الكونغو للاستثمارات

الامريكية للمدة (٢٠١٧ – ٢٠١٩) مما ساعد الكونغو بالاحتفاظ على مكانة متقدمة بين الدول الأفريقية وفقاً لبيانات الأمم المتحدة.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية اجراء دراسة ووضع استراتيجية شاملة لمناطق مختلفة من العالم تختلف عن القارة الأخرى حسب الأوضاع السياسية والاجتماعية لقارة أفريقيا بمعزل عن القارات الأخرى للحفاظ على مكانتها كشريك استراتيجي لدى الدول الإفريقية والمساهمة في حل مشكلاتها المزمنة الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين.

تداعيات تفجير المرفأ في لبنان في الرابع من آب عام ٢٠٢٠ على الوضع السياسي

أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي*

شهدت لبنان في الرابع من آب/ اغسطس ٢٠٢٠ انفجار المرفأ والذي يعد الحدث الاكثر رعباً وبشاعة في تأريخ لبنان، هو حدث مفاجئ وصادم للشعب اللبناني بل وصف الحدث بهيروشيما بيروت تشبيهاً بهيروشيما اليابان، اذ ذهب ضحية هذا التفجير اكثر من ٢٠٠ شخص مع عدد جرحى ومصابين وصل الى ٦٠٠٠ شخص ، فضلاً عن المفقودين، فقد تحولت بيروت الى مدينة منكوبة بفعل انفجار كيمياوي ضخم مع تدمير ٦٧ الف وحدة سكنية بشكل كامل، وتشريد الالاف، لقد قدرت حجم الاضرار الناتجة عن هذا التفجير وفق تقديرات أي تلك والامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي اكثر من ١٥ مليار دولار، وسط ذهول عالمي لما حدث في لبنان من حدث وصف بالأخطر والاعنف .

لقد انعكس هذا الحدث الخطير على المشهد السياسي المضطرب في لبنان وسط وضع اقتصادي منهار، مع توسع مدى التدخل الخارجي في ادارة شؤون البلاد، فيمكن القول من اهم تداعيات المرفأ على الواقع السياسي اللبناني هو ربما عودة اشكال الوصاية الدولية المباشرة لاسيما الفرنسية، مع تلاشي "اتفاق الطائف" عام ١٩٨٩ والذي أنهي الحرب الأهلية اللبنانية بين الاعوام (١٩٧٥-١٩٩٠).

وما يشجع نظام الوصاية الدولية على الظهور بشدة في الواقع اللبناني هو نقمة الرأي العام اللبناني والشعب على فساد الطبقة السياسية الماسكة بزمام السلطة .

وكان الرئيس الفرنسي "ايمانويل ماكرون"، اول مسؤول دولي ورئيس دولة كبرى يزور بيروت عقب انفجار المرفأ، ومن اللافت للانتباه وخلال زيارة الرئيس الفرنسي الى لبنان في السابع من آب عام٢٠٢٠، ان الشعب اللبناني وتحديداً العاصمة بيروت قد التفوا حول الرئيس " ماكرون " وطلبوا بشكل مباشر ان يكون لفرنسا دور اساس في اصلاح الوضع السياسي المنهار، وارسلوا رسالة الى فرنسا "لا تجربوا المجرب" فهؤلاء السياسيين لن يسيروا في طريق الاصلاح ولن يغيروا الواقع المرير لانهم جزء اساس لما وصلت اليه لبنان من حافة الهاوية وهذه العبارات سادت الشارع اللبناني ، وكان

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

الاعلام العالمي قد اشار الى ان شعبية الرئيس الفرنسي "ماكرون " في لبنان اكبر من شعبية اي زعيم او مسؤول سياسي لبناني وتشكل هذه القضية نقطة سوداء في تأريخ ساسة لبنان ، كما دعي " ماكرون" الى اجراء تحقيق محايد وموثوق ومستقل، لاسيما بعد تصاعد الاصوات الشعبية ان (حزب الله) وراء تفجير هذا المرفأ، وكان الموقف الامريكي برئاسة الرئيس الامريكي السابق" دونالد ترامب"

اكثر حدة اذ اشار الى ان حادث المرفأ ناتج عن اعتداء، اما عن الموقف الرسمي الروسي والصيني فلم يعلقا على معطيات الانفجار، او طلب التحقيق خوفاً من تورط حلفاؤهم في هذا الموضوع.

وكثرت التحليلات حول طبيعة هذا الانفجار وتبادل التهم بين اسرائيل وحزب الله، بكون كل طرف يتحمل مسؤولية تفجير المرفأ، وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي "بنيامين نتنياهو" قد صرح قبيل ساعات من الانفجار بأنه ينصح "حزب الله" بأخذ العبرة من رد الجيش الاسرائيلي على التطورات العسكرية على الحدود الإسرائيلية– اللبنانية واتهم الحزب باستخدام لبنان ومواطنيه كدروع بشرية بعد عرض اسرائيل لخرائط مخازن اسلحة تعود للحزب داخل الاحياء السكنية، بالمقابل رفض الحزب هذه المعلومات.

ونتيجة لخطورة ملف التحقيقات في حادثة المرفأ عجز قاضي التحقيق الاول" فادي صوان" المكلف بهذا الملف للوصول الى الحقيقة نتيجة للضغط الهائل الذي تعرض له في سياق التحقيقات اذ ان التوقيفات الامنية قد اقتصرت على ٢٥ شخصية من بين مدراء وضباط دون الوصول الى الجهة السياسية المسؤولة عن الموضوع، وجاءت تنحية هذا القاضي بعد التوصل الى مسؤولية رئيس حكومة تصريف الاعمال "حسان دياب " وثلاثة من وزرائه عن التفجير، اذ استبعدت محكمة التمييز الجزائية في لبنان المحقق العدلي القاضي "فادي صوان" من التحقيقات في قضية انفجار مرفأ بيروت وتم نقل الملف إلى قاض ثان هو القاضي طارق البيطار، ودخل ملف التحقيق في متاهات القوى السياسية التي تحمل كل منها اجندات خاصة بعيدة عن مصلحة الشعب اللبناني .

وكانت لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية قد اعلنت موقفها مما حدث في لبنان مركزة على عددٍ من النقاط:

١–لبنان خالٍ من التدخلات الايرانية.

٢–ادى الفساد وسوء الإدارة من قبل الطبقة السياسية الحاكمة برئاسة "ميشيل عون" وصهره " جبران باسيل" الى انهيار اقتصادي.

٣–يجب تسليم اي مساعدات مباشرة الى الشعب اللبناني لكون الحكومة اللبنانية غير موثوق بها وعاجزة عن مساعدة الشعب اللبناني.

٤– دعم وجود خبراء دوليين محايدين ليكونوا جزءاً من التحقيق في هذا الحادث المروع .

وفي الحقيقة ان حادث المرفأ اثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه اللبنانيون مترافقة مع تفشي وباء كورونا، ومترافقة مع تقييد التبادل التجاري الرسمي على الحدود الشمالية والشرقية نتيجة العقوبات الأمريكية اتجاه النظام السوري واستمرار حالة الحرب المفتوحة مع اسرائيل على الحدود الجنوبية وتعطل مرفأ بيروت كلياً، اذ اصبحت خيارات لبنان الاقتصادية محدودة في ظل وضع سياسي متخبط وتهرب السياسيين من مسؤولياتهم اتجاه الشعب اللبناني لقد فقد اللبنانيون كل أمل في كل ما يقوله السياسيون الفاسدون، وكنذير للاضطرابات التي سادت بين الفقراء، أظهرت التظاهرات التي اندلعت في طرابلس ان حدود صبر المواطن اللبناني قد نفذ، لانهم فقدوا كل الثقة بالطبقة الحاكمة اذ جاءت تظاهرات طرابلس التي انطلقت في ٢٥ يناير عام ٢٠٢١ على خلفية التداعيات الاقتصادية للإغلاق المفروض لاحتواء تفشي فيروس كورونا، فقد شهدت لبنان، الذي يعيش فيه ستة ملايين شخص، قفزة غير مسبوقة في معدل الإصابات بفيروس كورونا المستجد والوفيات، مما دفع ذلك السلطات الحكومية الى تشديد إجراءات الإغلاق العام وفرض حظر تجول على مدار الساعة مع استثناءات قليلة، وقد بدأ تطبيقها لهذه الاجراءات الصارمة منتصف شهر كانون الثاني وتستمر حتى الثامن من شهر آذار عام ٢٠٢١، وبحسب برنامج الأغذية العالمي، تسبّب الإغلاق بانتقال نحو ثلث اللبنانيين إلى البطالة.

كما توجد في لبنان مشكلات معقدة تتعلق باللاجئين ، اذ يوجد حوالي مليون سوري تقريباً مسجلون على قوائم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في لبنان، كما ان السياسات الحكومية في لبنان لإقامة اللاجئين تصعّب على السوريين الحفاظ على وضع قانوني، مما يزيد خطر الاستغلال والانتهاك بحق اللاجئين ويحد من حصولهم على العمل، والتعليم، والرعاية الصحية ، ويلاحظ ان ٧٨% من السوريين في لبنان اليوم يفتقرون إلى إقامات قانونية وهم معرضون لخطر الاحتجاز والاعتقال والترحيل القسري بسبب الوجود غير القانوني فـــي البلد، وهذه المشكلة من اهم مشكلات الاحتكاك بين اللبنانيين والسوريين .

وبحسب تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٢١ ينكمش الاقتصاد اللبناني بنسبه تتجاوز ١٢% مع ارتفاع غير مسبوق لأسعار المواد الغذائية ، وانخفاض سعر الليرة اللبنانية في مقابل ارتفاع الطلب على الدولار الامريكي، مع قيام حاكم مصرف لبنان من استمرار وضع ضوابط صارمة على سحب اموال المودعين، لذا ان إعادة اعمار لبنان سيكون بعيد المنال في ظل وجود الوجوه السياسية نفسها المتهمة

بالفساد وسرقة المال العام ، فضلاً عن تضاؤل فرص منح لبنان مساعدات ومنح مالية من دول عربية واوروبية في ظل وجود طبقة سياسية غير موثوق بها .

كما يلاحظ ان تداعيات انفجار المرفأ انعكست بشكل واضح على توقف القطاع السياحي بشكل كامل، لا سيما وان لبنان كما معروف هي مقصد للسياح اذ تبلغ خسائر هذا القطاع ما يتجاوز ٩٠% من فنادق بيروت على وجه الخصوص، ترافق ذلك مع غياب اي خطط حكومية لإنعاش القطاعات المتضررة في لبنان.

وكانت استقالة رئيس الوزراء "حسان دياب" حتميه بعد حادث الانفجار، وذلك لان الطبقة الحاكمة المتهرئة والمعروفة بعقليتها التي تنجرف اقليمياً قد ضحت بهذه الحكومة ولحد الان الوضع السياسي والاقتصادي والصحي في لبنان غاية في السوء وسط تعثر تشكيل حكومة وطنية مع الحيلولة دون اجراء انتخابات برلمانية نزيهة، اذ مازالت حكومة الرئيس المكلف " سعد الحريري " تراوح في مكانها وعدم قدرته على تشكيل الحكومة في ظل ضغط الرئيس " ميشال عون" على وجوب ان تتشكل الحكومة من ٢٠ وزير هو يعين شخصياً سبعة وزراء منها يكونون موالين له ولأجندته الخاصة، وبعد لقاء سعد الحريري في شباط ٢٠٢١ الرئيس الفرنسي" ايمانويل ماكرون" في قصر الاليزيه ، للبحث في الصعوبات اللبنانية الداخلية التي تعترض تشكيل الحكومة اكد " الحريري" على "جهود فرنسا ورئيسها لتحضير الدعم الدولي للبنان فور تشكيل حكومة قادرة على القيام بالإصلاحات اللازمة لوقف الانهيار الاقتصادي واعادة إعمار ما تدمر في بيروت جراء انفجار المرفأ".

ولكنه خرج من باريس خالي الوفاض فيما يخص تشكيل الحكومة اللبنانية ، وعاد ليلتقي الرئيس " ميشال عون "بقصر" بعبدا" وخرج ايضاً بنتيجة صفرية ، وهذا يعني ربما يحتم الموقف على "سعد الحريري " قيادة مواجهة مصيرية مع عون فهل سينجح في ذلك ، في ظل ازمات خانقة لدولة محملة بأعباء اقتصادية وامنية كلبنان ؟، وكان الحريري، قد شن أواخر كانون الثاني، هجوماً على الرئيس اللبناني، قائلا إنّ "الشعب في وادٍ من المعاناة" فيما "العهد القوي يقصد به عون وحلفائه في وادٍ سحيق من اللامبالاة ، كما قال رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢١) في ذكرى اغتيال والده " رفيق الحريري" ((انه لا يمكن إنقاذ بلاده من أزمتها الحالية بدون دعم الدول العربية والمجتمع الدولي،)) وقال ((ليس هناك مخرج من الأزمة بمعزل عن العرب والمجتمع الدولي

ومن دون مصالحة عميقة مع الأشقاء العرب والتوقف عن استخدام البلد منصة للهجوم على دول الخليج العربي وتهديد مصالح اللبنانيين")).

وعلى هامش الخلاف السياسي حول شكل الحكومة، من المتوقع ان يستمر الشعب اللبناني بمقاومته للتدخلات الخارجية ورفض رهن لبنان لأية جهة، او طرف دولي ،او اقليمي واخيراً الوضع القائم يشير الى خطورة المستقبل والتخوف الى انجرار لبنان الى حرب اهلية كان لها معها تجارب مريرة انعكست على الشعب اللبناني لاسيما بعد اغتيال شخصية دولية ناشطة مثل "لقمان سليم " والذي عدته الدول الغربية ضربة قاصمة للمجتمع اللبناني ، اذ يعد "لقمان سليم" من اهم الشخصيات الداعية الى التعايش السلمي بين مختلف الطوائف ويرفع شعار لبنان لجميع اللبنانيين وليست حكراً على جهة دون اخرى ، والسؤال المطروح هل ستتوقف سلسلة الاغتيالات في لبنان للشخصيات الداعية للوسطية والاعتدال؟، ان الوضع السياسي في لبنان وفي ظل عدم تشكيل حكومة وطنية يطلق عليه بالاستعصاء السياسي نتيجة لتعدد الاجندات الاقليمية في لبنان ، وفي ظل وجود سياسة المحاور المتعددة من غير الممكن التوصل الى تشكيل حكومة تحظى بقبول الشارع اللبناني الذي وصل الى حالة الاشباع من المشكلات المعقدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وربما يتطور الوضع السياسي في لبنان الى الاسوء في حال عدم التوصل الى حلول وسطية قادرة على استيعاب مطالب الشارع الغاضب ، مع عدم وجود مساعي دولية جادة لفتح ابواب الحوار والتفاوض بين الاطراف السياسية المتنازعة.

تجنيد المرأة في الجيش الإسرائيلي

م. سعاد إبراهيم عباس*

تعمل إسرائيل على عسكرة قطاعاتها المختلفة لإضفاء صبغة عسكرية قوية وشاملة عليها، وكثيراً ما يوصف هذا المجتمع بـ (المجتمع المسلح) أو (الأمة المسلحة) لأن جميع الرجال والنساء في إسرائيل القادرين على حمل السلاح يجبرون على تأدية الخدمة الإلزامية.

وتمثل القدرة العسكرية الإسرائيلية العنصر الأهم في تكوين إسرائيل، ويشكل الجيش الإسرائيلي نسبة ٢٠% من يهود إسرائيل وهو الحلقة الأهم والأقوى في البنية الاستيطانية لإسرائيل ولا يقتصر دوره على المهام الدفاعية المتعارف عليها في كل دول العالم بل يقوم هذا الجيش بالعديد من المهام المتنوعة والمتشعبة داخل إسرائيل وخارجها.

ويُعد الجيش الإسرائيلي أول جيش يفرض الخدمة العسكرية على النساء، وتكون عملية تُنَظَّم التجنيد في الجيش الإسرائيلي وفق قانون الخدمة العسكرية، إذ تُعد الخدمة العسكرية إلزامية لكل إسرائيلي أو إسرائيلية، ويخضع للخدمة الإلزامية في إسرائيل كل رجل من سن ١٨–٥٥ عاماً، وكل امرأة من سن (١٨ – ٣٨) عاماً، وتصل مدتها إلى ثلاث سنوات للرجال، وسنتين للنساء، عدا الخدمة الاحتياطية التي يدعى اليها عند تدهور الوضع الأمني كما حصل في انتفاضتي فلسطين الأولى (انتفاضة الحجارة) والثانية (انتفاضة الاقصى).

وتعفى المرأة الإسرائيلية من الخدمة العسكرية اذا كانت متزوجة أو حامل أو مصابة بإعاقة في جسمها أو عقلها ، وتعفى ايضاً النساء المتدينات من الخدمة العسكرية فيتم ذلك بقيام المرأة ذاتها بالتصريح أمام لجنة خاصة بأنها ملتزمة بإيمانها وعقيدتها الدينية، ما يحول دون انتسابها للجيش الإسرائيلي، إلا أن القانون الخاص بالخدمة العسكرية منذ عام ١٩٥٣ ألزم الفتيات المعفيات من الخدمة الإلزامية بتقديم خدمة وطنية عوضاً عنها، إلا أن هذا القانون أثار جدلاً واسعاً ونقاشاً حاداً ومعارضة قوية من طرف الأحزاب المتدينة والمتشددة(الحريدية)، وأثمرت هذه المعارضة، إذ سُمح للنساء المتدينات بالتطوع إذا رغبن في ذلك .

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

ويتم تقسيم النساء عند انضمامهن إلى الجيش إلى فئات عدة، إذ ترسل من تحمل شهادة الثانوية العامة للخدمة في سلاح الشرطة الذي يشمل على خدمات أمن المستوطنات كتنظيم المرور والإشراف على المعتقلات السياسية، والسجون الجنائية والأقسام الإدارية.

أما الحاصلات على الشهادة الجامعية، فيخدمن في الأقسام الإدارية من مؤسسات الكمبيوتر والاتصالات والإلكترونيات والمراقبة وصيانة السلاح، ورصد الطرق ورصد حركة الطيران وخدمة

المعابر والتفتيش؛ و يعملن عدد كبير من المجندات على المعابر الجوية والحواجز البرية والنقاط الاستيطانية في إسرائيل، وهناك الكثير من المجندات اللواتي يشاركن في الدوريات الأمنية التي تحاول الحد من العمليات الاستشهادية.

وفي السنوات الأولى لتأسيس الجيش الإسرائيلي ، شاركت المرأة في وظائف عدة؛ منها التمريض وصيانة السلاح ، والمراسلات السرية للجيش وفي شتاء عام ١٩٤٨ انضمت إلى كتائب " البالماح " [*] ، إذ كان ٣% من " البالماح" من النساء .

وتمنع المجندة من المشاركة في المواجهات ويجري استبعادها من ساحة القتال قبيل بدئه رغم وقوعها تحت العقوبات العسكرية وخضوعها للتدريب العسكري بكافة أنواعه شأنها في ذلك شأن الرجل غير أن المجندات الإسرائيليات ماهرات في فنون تعذيب المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.

وتتحدث الأسيرات الفلسطينيات المحررات عن فظاعة المجندات الإسرائيليات، ويروين حوادث مرعبة تؤكد بمجملها انحطاط السجانات وتجردهن من أدنى الصفات الإنسانية ومن أي رادع أخلاقي، حيث يمارسن أبشع أنواع التعذيب عليهن في ظل تقصير المؤسسات الحقوقية والإنسانية.

وينظر جنرالات إسرائيل إلى المجندة الإسرائيلية نظرة ازدراء! فهم يرون أنها تستطيع أن تخدم وطنهم عبر علاقاتها المشبوهة التي ميزتها عن غيرها من نساء العالم عبر التاريخ، بدليل الأنباء التي تنشرها الصحف العالمية كل يوم والتي تتحدث عن انتشار الإدمان والإيدز في اوساطهن بشكل متزايد وتورطهن في الفضائح الأخلاقية الموحلة لكبار العسكريين الإسرائيليين فضلاً عن ارتفاع معدلات هروبهن من الخدمة العسكرية في السنوات الأخيرة.

وكان المقدم " ايتامار جروتو" رئيس قسم الصحة العامة في الجيش الإسرائيلي قد كتب في تقريره الذي قدمه إلى مراقب الدولة حول ظاهرة ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات في أوساط المجندين

[*] البالماح : وهي اختصار للعبارة العبرية " بلوجوت ماحاتس " أي " سرايا الصاعقة " وهي القوات الضاربة لـ " لهاجاناه " منظمة عسكرية صهيونية استيطانية أسست في القدس عام ١٩٢٠ " التي شكلت في العام ١٩٤١ لتعمل كوحدة متقدمة وقادرة على القيام بالمهام الخاصة اثناء الحرب العالمية الثانية، وفضلا عن إمداد "الهاجاناه" باحتياطي دائم من المقاتلين المدربين جيداً ، ويُعد" يتسحاق ساريه " مؤسسها الفعلي وأول من تولى قيادتها ، وقد تميز أفراد هذه القوات بدرجة عالية من التثقيف السياسي الذي يركز على مبادئ الصهيونية العمالية ، كما تلقوا تدريباً مناسباً في مجالات الطيران والبحرية واستخدام الرادار واعمال المخابرات .

والمجندات: " أن ٧% من المجندات يتعاطين المخدرات من نوع الماريجوانا، و٠,٦ % منهن يتعاطين المخدرات من نوع المورفين او الهيروين ".

وقد ألغي رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " إيهود باراك " ما كان يطلق عليه (سلاح النساء) الذي كان مخصصا للنساء داخل الجيش لرعاية شؤونهن وتم دمج المجندات في فروع الجيش العسكرية مثل سلاح الطيران والمدفعية والمشاة وكافة الأقسام الأمنية والادارية التابعة لها وعُد هذا القرار من قبل المنظمات النسائية الإسرائيلية قرارا تاريخياً واعترافاً رسمياً بدور المرأة والمجندة داخل الجيش ، إلا أن الجيش الإسرائيلي اعترف رسمياً بالفساد الموجود داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين الرجال والنساء ، وذكرت النشرة الصادرة عنه : " إن ٢٠% من المجندات الإسرائيليات في جيش الاحتلال يتعرضن اثناء خدمتهن العسكرية الى المضايقات والتحرش من قبل رفاقهن والمسئولين عنهن في الجيش، وفي استطلاع شارك فيه ١١٠٠ مجندة ، بينهن ٦٤ ضابطة يؤدين الخدمة النظامية في جيش الاحتلال ، للسنة الثانية على التوالي قالت ٨١ من المجندات : " إنهن تعرضن الى الاعتداء، وقالت ٦٩ % منهن ان المضايقة شملت دعوتهن الى تلقي اقتراحات مزعجة ومحاولة إرغامهن على الفاحشة .

وأكدت النشرة إلى أن أكثر من نصف المجندات الإسرائيليات اللواتي تعرضن الى المضايقة لم يقدمن شكاوى ولم يقمن بأي خطوة ضد من ضايقهن، وتبين أن ٢٠ % منهن قدمن شكاوى إلى الضباط المسئولين وبعضهن أوصلن شكاواهن الى الجهات الرسمية المهنية.

وقد نشرت مؤخراً سلطة تخطيط القوى البشرية في وزارة العمل الإسرائيلية، معطيات أشارت إلى تعرض ٤، ١٦% من المجندات إلى المضايقات اثناء خدمتهن العسكرية، وقد تورط في هذه الفضائح عدد كبير من المسئولين الإسرائيليين ومنهم وزير المواصلات ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي سابقا " إسحق موردخاي" و" آرييه درعي" زعيم حزب شاس ووزير الداخلية السابق في حكومة " رابين " و" ايلان بيرن "المدير العام السابق لوزارة الحرب و" عاموس بروكين " المستشار الإعلامي السابق لوزارة الحرب وغيرهم.

وأخذ عدد النساء في الجيش الإسرائيلي بالآونة الاخيرة يزداد بصورة واضحة، حيث شكلت نسبتهن حسب آخر الإحصائيات الرسمية ٣٣%، وبلغت نسبة الضباط منهن حوالي ٥١ %، وحتلت

المرأة مراكز عديدة ورئيسية وأدواراً قتالية في القوات البحرية والجوية، وتم تعيين العديد منهن في مناصب عسكرية رفيعة.

وعليه يمكن القول أن الجيش الإسرائيلي يفتخر بانضمام المرأة الإسرائيلية إلى الجيش ويظهر ذلك عن طريق النشرات التي يصدرها وخاصة صورة المرأة الإسرائيلية وهي مثقلة بالسلاح والعتاد العسكري ، وان تجنيدها لم يكن إلا لخدمة اهداف إسرائيل السياسية وللوصول إلى ما يريده الساسة الصهاينة من هذه المرأة خدمة للأجهزة الأمنية والسياسية ، في مجتمع يحاول الظهور أمام العالم على أنه مجتمع الديمقراطية وحرية المرأة ومساواتها بالرجل ، ولكن الوقائع والدراسات تثبت عكس ذلك تماماً ، فإسرائيل التي عرفت تاريخياً بعنصريتها المقيتة عملت على تهميش المرأة المجندة وحرمتها من الرتب القيادية العالية والمهمة إلا في مرات قليلة ونادرة .

التعاون الأمني بين العراق وسوريا والسُبل المُستقبلية لمُكافحة الإرهاب

م.م. حسام محمد خضير*

منذ منتصف العام ٢٠١١، دخلت العلاقات العراقية السورية مرحلة جديدة، اعتباراً من اليوم الأول لاندلاع التظاهرات في محافظة درعا، بالجنوب السوري، فقد اتخذت بغداد موقفاً حذراً حيال التطوّرات الجارية من حولها، هذه التطوّرات التي بات بمقدور بعض العراقيين اليوم رؤية تفاصيلها من على سطوح منازلهم، وقالت بغداد إنها تقف على الحياد بين الحكومة والمعارضة، وتدعم في الوقت نفسه التطلعات المشروعة للشعب السوري، في الحرية والديمقراطية، وبناء دولة العدالة الاجتماعية، كما حذر العراقيون من أن الأحداث في سوريا قد "تتدحرج خارج الحدود لتشعل حروباً طائفية"، في أكثر من دولة، بما في ذلك في العراق نفسه[i]. فعند حدوث الاحتجاجات في سوريا عملت الحكومة العراقية على سير علاقتها بشكل طبيعي مع الحكومة السورية وعدت الازمة السورية بانها شأن داخلي، وفي الوقت ذاته دعت الحكومة العراقية (النظام السوري) إلى الانفتاح السياسي وإنهاء حكم الحزب الواحد في إطار إصلاحات لمواجهة الاحتجاجات الشعبية[ii]. وقد أمتنع العراق عن التصويت على قرارات الجامعة العربية المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية وإعطاء مقعد سوريا إلى المعارضة، كما عارضت الحكومة العراقية تدخل القوات الأجنبية في سوريا، وساندت الحكومة السورية في حربها ضد داعش الإرهابي الذي يعد العدو المشترك للعراق وسوريا، ويسعى العراق بجهود مكثفة وبالتعاون مع دول عربية أخرى لعودة سوريا إلى وضعها الطبيعي في المنطقة وممارسة نشاطاتها في جامعة الدول العربية[iii]. وفي أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٣ بادر العراق بمقترحات قدمها رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي والتي تضمنت الاتي[iv] :

١. وقف أطلاق النار في الأراضي السورية وكافة انسحاب المقاتلين الأجانب،

٢. إطلاق صندوق عربي لدعم عودة اللاجئين السوريين،

٣. دعم التحقيق المحايد بشأن استعمال الأسلحة الكيمياوية، وعدم إطلاق أية أحكام مسبقة قبل نتائج التحقيق.

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

٤. عدم استعمال الأراضي العربية في توجيه ضربة عسكرية في سوريا أو أي بلد عربي آخر،

٥. ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة تحظى برضا جميع الأطراف وتمهد لإجراء انتخابات مبكرة،

٦. وضع خارطة طريق واضحة تحت إشراف عربي،

٧. اعتماد آلية جديدة يتفق عليها الجميع مدعومة من الجامعة العربية لضمان تشكيل حكومة مؤقتة متفق عليها من قبل النظام والمعارضة.

كما ألتقى رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٣ مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي الذي طالب العراق بدعم وإسناد لجهود الحل السلمي في سوريا، وتشجيع الأطراف المتنازعة على تقديم التنازلات بما يخدم مصلحة سوريا والمنطقة عموماً، أما رئيس الوزراء العراقي فقد طمن مبعوث الأمم المتحدة بأن العراق على أهبة الاستعداد لتقديم كافة أنواع الدعم والإسناد لحل الأزمة السورية والحفاظ على الشعب السوري من الانجراف في هذه الأحداث، إلا أن هذه المساعي العراقية للوصول إلى حل سلمي لم تجد نفعاً في ظل استمرار الأزمة السورية لمدة طويلة، الأمر الذي تبعه حدوث تأثيرات سلبية على الأمن الداخلي للعراق، وهذا ما لاحظناه في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٤ وسقوط العديد من المحافظات العراقية بيد تنظيم داعش الإرهابي، بعدما تسلل مقاتليه من سوريا إلى العراق، مستغلين بذلك الفجوة والفراغ الأمني في الحدود بين البلدين، مما استدعى ضرورة توحيد الجهود الأمنية والسياسية بين العراق وسوريا للتخلص من هذا الوباء الإرهابي والحد من تداعياته السلبية التي انعكست بصورة واضحة على البلدين خصوصاً ، والمنطقة عموماً[v] .

وفي الجانب الأمني ومكافحة الإرهاب ووفقاً لتفاهمات مشتركة بين الجانبين السوري والعراقي، يسعى كل من العراق وسوريا لإقامة خطوط صد بين البلدين، وذلك لمنع تسلل عناصر تنظيم داعش الإرهابي، ويأتي ذلك ضمن تحرك عراقي للتنسيق مع سوريا في المجال الأمني، إذ قام رئيس الوزراء العراقي (السابق) عادل عبد المهدي في الأسبوع الأول من عام ٢٠١٩ بإرسال رسالة بوساطة مستشار الأمن الوطني ورئيس هيئة الحشد الشعبي السيد فالح الفياض إلى الرئيس السوري بشار الأسد، وقد عقد على أثره اجتماعا بين الطرفين، بحث وناقش فيه التطورات الأمنية على الحدود المشتركة بين البلدين[vi] . يذكر أن الرئيس السوري بشار الأسد كان قد خول القوات العراقية بدخول الأراضي السورية وقصف المواقع التابعة لداعش دون الرجوع إلى السلطات السورية وجاء ذلك بعد تسلمه رسالة من رئيس الحكومة العراقية (السابق) عادل عبد المهدي في نهاية العام ٢٠١٨ سلمها له رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض[vii].

يتأثر الأمن القومي الداخلي للعراق باستقرار الأوضاع السياسية في الدول الإقليمية المجاورة،فلا يمكن القول أن الاحتجاجات الشعبية السورية ضد النظام الحاكم لم تؤثر في العراق كمجتمع واقتصاد

خصوصاً، رغم أن الحكومة العراقية لم يكن لديها أي نية للتدخل المباشر في تلك الأحداث. ومما راد الأمر تفاقماً هو أن العراق الذي أصبح مرتبطاً بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ من ناحية صنع القرار الإقليمي والدولي وجد نفسه أمام حليف قديم وهو روسيا الاتحادية التي سرعان ما تدخلت عسكريا وسياسيا في الشؤون السورية وأعلنت عن دعمها المباشر لنظام بشار الأسد في ذلك الوقت. إن تدهور الأوضاع الأمنية في كل من العراق وسوريا بعد اجتياح تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله مساحات واسعة من الأراضي العراقية، والسورية منذ عام ٢٠١٤، والتي أصبحت لمدة طويلة ساحة لصراع دولي متعدد الأطراف إقليمياً ودولياً لإدارة مصالحها والحفاظ عليها في كل من سوريا والعراق، الأمر الذي أضعف الكثير من سيادة الدولتين، وأنهك أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والتجارية وحتى المجتمعية، ودمر الكثير من البنى التحتية والأثرية التي تعبر عن حضارات عريقة لألاف السنين. وفي الختام تم التوصل إلى الاستنتاجات الأتية:

١. تتأثر السياسة الخارجية لكل من العراق وسوريا بعوامل دولية وإقليمية، وصانعي القرار الأساسيين: الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وإيران ، وتركيا ، والسعودية.

٢. روّجت روسيا الاتحادية لأسلحتها الحربية المتطورة في الميدان السوري، مما أضاف أهمية كبيرة للصناعات العسكرية الروسية في السوق العالمي ورفع من مستوردي هذه المعدات، وخصوصا بعد أن أثبتت هذه المعدات جاهزيتها وقدرتها في التفوق على نظيرتها الأمريكية والأوربية، مما دفع الكثير من البلدان للسعي إلى اقتنائها، وعلى سبيل المثال تركيا والسعودية – صفقات منظومة مضادات الصواريخ إس٤٠٠ الروسية.

٣. أدرك الجانبين العراقي والسوري أهمية وضرورة خلق عمل أمني مشترك ومنسق على حدود البلدين لمنع تسلل أي مجموعات أو مخططات إرهابية من وإلى كلا البلدين، رغم اختلاف صانعي القرار الخارجي كما ذكرنا سلفاً.

٤. تسعى الحكومة العراقية الجديدة على تقوية وتعزيز أواصر علاقتها مع الحكومة السورية وخاصة في المجال الأمني لتلافي الوقوع بأخطاء سابقة كانت عواقبها وخيمة.

٥. إن العلاقة بين الأمن القومي السوري والأمن القومي العراقي علاقة طردية، فتعرض إحداهما للضعف أو الانتكاس يؤثر سلباً وبصورة مباشرة على الآخر.

هوامش الدراسة

[i] المصدر نفسه.

[ii] خلود محمد خميس: العلاقات العراقية – السورية في ضوء التدخل الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كانون الثاني ٢٠١٧، ص٩٠ .

[iii] محمد الحاج حمود: سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣، بغداد، مؤسسة بيت الحكمة، ٢٠١٨، ص٩٦ – ٩٧ .

[iv] أحمد سلمان محمد، فيصل شلال عباس: العلاقات العراقية – السورية (الواقع والآفاق)، مجلة الآداب، العدد (١١٣)، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٣٦٠ .

[v] المصدر نفسه.

[vi] مسؤول أمني: خطوط صد بين العراق وسوريا، السومرية نيوز، ٥ كانون الثاني ٢٠١٩، ١٢:٠٠، متوفر على الرابط الأتي: https://www.alsumaria.tv/mobile/news/257044

[vii] المصدر نفسه، الأحد الموافق ٣٠ كانون الأول ٢٠١٨، ١٣:١٦ .

ثانيا: ملف العدد: الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣: الواقع والطموح

السياسة الخارجية العراقية: محاولة في تحديد (المفهوم والمبادي والمؤشرات)

ا.م.د ناظم نواف إبراهيم*
ا.م اسراء احمد جياد

لا غلو والقول هنا _ ان تحديد مفهوم السياسة الخارجية للدولة بما يميزها عن بقية الدول من فاعلية وتأثير في الساحة العالمية أمراً يعد غاية في الصعوبة في بعض الأحيان، اذ اختلفت الآراء في تحديد تعريف مفهوم السياسة الخارجية ، فيرى بعضهم أنها: تلك الأفعال الهادفة والمؤثرة للدولة ، والموجهة نحو خارج حدودها ، ويعرفها آخرون بأنها : برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي ، كما يعرفها بعض الباحثين و الدارسين في مجال السياسة الخارجية أنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف ان بلداً معيناً سيتعاطى مع البلدان الأخرى . وهنالك من يفهم السياسة الخارجية بدلالة الخطة ، أو مجموعة الخطط ، فهي عند (فاضل زكي محمد) انها تشير الى : الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة، مع غيرها من الدول الاخرى .ويوافقه في ذلك الاتجاه د.احمد عباس عبد البديع ، فالسياسة الخارجية : تمثل خطة العمل التي تضعها الدولة، لتحديد مسار نشاطها خارج الحدود الإقليمية ، من اجل بلوغ هدف أو أهداف معينة ، وذلك باستخدام الوسائل المتاحة لها من خلال النظرة الواقعية إلى العالم ، الذي توجه اليه سياستها الخارجية ، التي تهدف إلى التعامل معه".اما الدكتور (حامد ربيع) فعرف السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية ، تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية .

وعليه يتم تصميم السياسات الخارجية عموماً للمساعدة في حماية المصالح القومية والأمن الوطني، والأهداف الإيديولوجية والرخاء الاقتصادي لبلد ما ، وهذا يمكن ان يتم نتيجة للتعاون السلمي مع الدول الاخرى ، او من خلال الاعتداء او الحرب والاستغلال ، وقد شهد القرن العشرين تصاعدا وتوترا في اهمية السياسة الخارجية، اما في وقتنا الحالي فقد أصبحت كل دولة من دول العالم قادرة على التعاون مع الدول الأخرى، بشكل من أشكال الدبلوماسية. وعلى الرغم من اختلاف حدود السياسة الخارجية وتعددها، إلّا أنها تشير بمجملها إلى أي نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين

---

*كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية

الدوليين في النظام الدولي، أي : (هو ذلك النشاط الموجه نحو الخارج بغية تحقيق الأهداف المرسومة لدولة ما) ، و عليه تعدُّ السياسة الخارجية لأية دولة المرآة العاكسة للنظام السياسي الذي بوساطته تُعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجاباً ، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الأخرى ، على وفق مصالحها القومية أو الوطنية معا ، وقد تعمل على تنفيذها من خلال أدوات عدة أبرزها هي دبلوماسية الدولة التي تعكس السياسة الخارجية

لها، ونظرة نخبها السياسية لمصالح البلد العليا التي يتأثر تحديدها ليس على طبيعة النظام السياسي فحسب، بل أيضاً بمدى تمثيله لمصالح أغلبية المجتمع وتطور مؤسساته، ووضوح نظامه السياسي ، بمعنى ادق : أن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية بين الدول .

وفقاً لذلك ترتبط السياسة الخارجية للدولة بسياستها الداخلية من حيث صناعة القرار وأهداف السياستين ومستوى صنعهما، أي: لا يمكن لأي صانع قرار خارجي النجاحُ بنحوٍ كبير، ما لم يحقق متطلبات المواطنين لتلك الدولة. لأن عدم تحقيق ذلك الهدف يسبب مشكلات تُعيق صانع القرار في مجال عمله الخارجي. وبذلك فان طبيعة النظام السياسي وشكله القائم في الدولة لهُ الاثر

الكبير في سياستها الخارجية، فضلاً عن طبيعة المجتمع التي تؤثر في السياسة الخارجية في بعض الأحيان، وتدفعهُ باتجاه دول أو منظمات معينة وتمنعهُ من ذلك، فهي بالنتيجة تمثل دوافع

ومحددات لصانع القرار السياسي، فالسياسة الخارجية كيفما كانت طبيعتها فهي بالمحصلة تمثل انعكاساً للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية لماذا؟ لأن (السياسة الخارجية تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية) ، وتمثل السياسة الخارجية واحدة من أهم فواعل النظم السياسية المعاصرة ، ولاسيما المتمثلة بالدولة، وتكتسب أهمية أكبر نسبياً لدى بلدان عالم الجنوب ، بسبب الدور المحوري للسياسة الخارجية في المحافظة على وجودها واستمرارها .

وقد استندت السياسة الخارجية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص العراق كدولة محبة للسلام وملتزمة بقوانين الشرعية الدولية على تقوية أسباب التفاهم والتسامح، والتضامن بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار وتتلخص هذه المباديْ بالآتي:

١-التمسك بالشرعية الدولية واحترام مقتضياتها وقراراتها.

٢-التعلق بالسلم وتغليب منطق الحوار والتفاوض والوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات والنزاعات.

٣-تطوير العلاقات الدولية في مجال الاحترام المتبادل، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٤-المساهمة في كل جهد وعمل جماعي لخدمة السلم والأمن والاستقرار والنهوض بحقوق الإنسان.

إن هذه المباديْ المذكورة وغيرها تندرج ضمن ثوابت السياسة الخارجية العراقية، وتشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية التي تجسد توجهات السياسة الخارجية التي يصوغها رئيس الوزراء ، ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن صنع السياسة العامة للدولة ، فقد سعى العراق بعد العام ٢٠٠٣ إلى إقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار الإقليمي انطلاقاً من الوفاء الكامل لمقومات الهوية العربية والإسلامية له ، فضلاً عن إقامة علاقات قوية على الصعيد الدولي

من أجل تعزيز مكانته السياسة والاقتصادية في إطار علاقاته القائمة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية ، فضلاً عن قيام العراق بدعم الجهود الدولية في الحفاظ على (السلم والأمن) الدوليين من طريق التوقع على معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع الاسلحة الكيميائية ، وغيرها من المعاهدات الدولية ، وسعى أيضاً إلى عدم الدخول في سياسة المحاور والعمل باتجاه تصحيح التناقضات القائمة في توازنات العلاقات الدولية ، وتكريس مبدأ التكامل في المصالح المشتركة ، والعمل على تبني خطاب خارجي معتدل . ومن جانب آخر أثرت منطقة الصراع الدائر في الشرق الأوسط بين القوى الكبرى والفاعليين الدوليين بنحوٍ كبير على سياسة العراق الخارجية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط بنحو خاص، مما أدى ذلك إلى مرور السياسة الخارجية العراقية ولمدة ليست بالقصيرة بعقبات أسهمت بابتعاده عن محيطه العربي ، نتيجة لعوامل كثيرة كان أهمها حربه ضد الإرهاب، فضلاً عن الميراث الثقيل الذي ورثهُ من الخلافات والإشكالات التي تحدُّ من تعاونه مع بعض دول الجوار، ولكن سرعان ما عمل العراق على استعادة دوره في محيطه الإقليمي عن طريق خطاب موحد عبَّرَ من خلاله عن ضرورة تعزيز علاقاته مع الدول الصديقة والشقيقة في مختلف المجالات . ومن هنا نجح العراق بسياسته الخارجية هذه إلى ترميم ما تم تهديمه وإعادة بناء قواعد جديدة في علاقته مع دول العالم، ونجح بذلك في وقت قياسي على الرغم من الظروف السياسية، والاقتصادية والأمنية التي مر بها في زرع الثقة المتبادلة وإعادة التوازن والعلاقات مع العديد من الدول من خلال فتح العشرات من السفارات والممثليات في عشرات الدول العربية، والعالمية وأصبح لهُ دور فاعل في اجتماعات ونشاطات المنظمات الدولية بصفة دولة لها أثر ووزن إقليمي وأفق استراتيجي مؤثر . مما انعكس ذلك إيجاباً على تمثيله في المنظمات الإقليمية والوقوف معهُ من قبل مختلف الدول في تلك المنظمات عَبرَ خطاباتها وزياراتها المتعددة للعراق، كذلك قيامه بدور فاعل في بعض الملفات والقضايا العالقة مع دول الجوار والوصول إلى حلول سياسية واقتصادية تحت مظلة دولية. كل ذلك أعطى دافعاً قوياً إلى تضافر الجهود الدولية لدعم العراق في مسيرته الديمقراطية الجديدة وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين العراق ودول العالم، ومن هنا فأن على صانع القرار السياسي الخارجي في العراق مراعاة ما الذي تريدهُ الدول منه، ومن ثم يتعامل معها على أساس الإمكانات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها. بغية تحقيق الأهداف المنشودة لسياسته الخارجية والمحافظة عليها، ولاسيما أن وضع الأهداف وتحقيقها على الصعيد الداخلي والخارجي يخضع لواقع الظروف الدولية المتغيرة بين الحين والآخر. لذلك يُعدُّ تشخيص المصلحة العليا للدولة على المستويين الداخلي والخارجي مساعداً في اختيار الشريك الاستراتيجي، وبناء علاقات اقتصادية وسياسة وعسكرية معه ، وذلك ما تؤكده الأدبيات السياسية في العلاقات الدولية أن الدول المضطربة تعمل في العادة على إقامة تحالفات مع دول كبرى لا تجاورها

جغرافياً ، من أجل مساعدتها في التغلب على العقبات ، التي تقف في طريق تحقيق أهدافها، وهذا ما سعى إليه العراق بعد العام ٢٠٠٣، من إقامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الكبرى من أجل إعادة ترميم بناه التحتية، وتوقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية تنسجم مع تطلعات العراق ونظامه السياسي الحالي لمواكبة جميع التحديات والتغييّرات في البيئة الدولية ، ولكن التساؤل الأهم هو كيف يمكن للعراق المحافظة على أبرز المكتسبات التي حققها على الصعيد الإقليمي والدولي؟ فتكمن الإجابة على هذا التساؤل بالآتي: إن على العراق وصانع القرار السياسي الخارجي تشخيص الأولويات الرئيسة التي تحقق الاستقرار الداخلي، الذي يُساعِد في الحفاظ على هذه المكتسبات التي تتمثل بالأمن الوطني العراقي ومعالجة الملفات العالقة مع دول الجوار المتمثلة بترسيم الحدود وتقاسم المياه، فضلاً عن الملف الأهم وهو الحرب ضد الإرهاب بكل إشكاله وحماية حدوده، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية، وتنويع إيرادات العراق المالية وغيرها من الأولويات التي لا بُدَّ أن تُعالج آنياً.

وعليه يمكن القول ان السياسة الخارجية العراقية شهدت تحولات ديناميكية ، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، إذ يسعى العراق من خلالها إلى إبراز صورة تعكس ضرورة احترام مصالحهَ وهويته القائمة على تأكيد ذاته وضمان استقلاليته في رسم سلوكه تجاه علاقاته الخارجية، كفكرة جاذبة من أجل تخفيف حدة التوتر مع محيط جواره القريب أو البعيد في علاقات قائمة على تحقيق المصالح المتبادلة، مفضلة التكيف مع التحولات الجيوبوليتيكية على الساحة الدولية التي أخذت تتشكل في الآونة الاخيرة، ولا سيما بعد ظهور جائحة فيروس كورونا ، وذلك بالاستناد إلى مقاربة جديدة قائمة على معيار الانفتاح على دوائر متعددة تبعا لأهمية كل دائرة ضمن أهداف السياسة الخارجية العراقية من الناحية الجيو–سياسية، في ضوء الثوابت السيادية وبما يحقق أهدافة الاستراتيجية ، إذ يعد العراق محوراً جيوبوليتيكياً مهما في المنطقة، ساعد ذلك في بلورة رؤية جديدة كانت بمثابة دافع قوي لكي يسجل حضوره ومواقفة من القضايا الإقليمية ، في ظل تصاعد حدة التحديات الداخلية سواء الأمنية أو الاقتصادية فضلاً عن الخارجية ،لا سيما التنافس والصراع القائم بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة والتي جزء منها صراع جيوبوليتيكي يترجم على أرض الواقع، والعراق جزء منها بعدهِ احد ساحات التأثير في المنطقة ،وذلك في إطار التوجهات الجديدة للدبلوماسية العراقية والتي تسعى إلى اتخاذ مواقف تؤمن له تجنب تأثيرات تلك المواجهة على الساحة الداخلية والخارجية . .

واخيرا يمكننا القول بان قوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العناصر السياسية و الاقتصادية و البشرية و الجغرافية و التكنولوجية و النفسية إلى غير ذلك. اي قوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط و تستند إلى قوة الدولة داخلياً.

مأسسة العمل الدبلوماسي العراقي: متطلباته واثاره

أ.م.د. محمود عزو حمدو *

تعد الحاجة الى البحث في ماهيات العمل الدبلوماسي وطرائق ومناهج تطويره من أبرز المهام التي كانت تقوم بها وزارة الخارجية للدولة، وهو امر استلزم تطوير تلك القدرات عبر توظيف ماهيات البحوث والتوصيات والتقارير التي تصدرها مراكز البحوث المختلفة المهتمة بالدرجة الأساس بتقديم

رؤية واقعية لما يدور في المنطقة المستهدفة بعيدا عن تقديرات المواقف التي تصدرها البعثات الدبلوماسية.

وعليه فان السعي الأساس لتطوير العمل الدبلوماسي العراقي يستدعي جملة من المتطلبات الخاصة بتطوير ومأسسة الخارجية العراقية بالاستفادة من الخبرات البحثية وتمويل اجراء بحوث اكاديمية تستهدف اجراء دراسات للمناطق المستهدفة في إقامة علاقات العراق الخارجية وهو امر انتهجته الدول المتقدمة في التعاقد وتكليف مراكز أبحاث لأجراء دراسات للدول محل البحث في العلاقات الخارجية لتلك الدولة وهو الذي ساعد تلك الدول في إقرار سياسات عامة لدبلوماسية تلك الدول تقوم على تقدير المطالب والاحتياجات وتعطي قرارات خاصة بطبيعة الاستجابة الدبلوماسية وتقدير الموقف لكل حالة سواءً كانت تخص نزاع اهلي او كارثة إنسانية او الجماعات الاجتماعية المؤثرة في مجتمع ما وطبيعة التوازن الموجود بين تلك الجماعات .

لذا فان هذه الورقة تستهدف بالأساس تقديم رؤية فيما يتعلق بتطوير اليات العمل الدبلوماسي العراقي عبر اجراء تجسير او مزاوجة بين الدبلوماسية التي تصنع في غرف ومكاتب وزارة الخارجية والدبلوماسية البحثية العلمية القائمة على توظيف مخرجات البحث العلمي لتقدير الحاجات واجراء قرارات للاستجابة سواء للازمات او اتخاذ القرارات الدبلوماسية في الأحوال الاعتيادية أو في أحوال الازمات التي ينبغي ان تواجهها الدبلوماسية العراقية بمواقف معينة..

من هنا ستقسم الورقة البحثية الى نقاش في متطلبات تطوير ومأسسة العمل الدبلوماسي علاوةَ على تسليط الضوء على أبرز الاثار والنتائج لتلك المأسسة..

يتطلب مأسسة العمل الدبلوماسي العراقي جملة اشتراطات تؤخذ في الاعتبار عند وضع خط سير للدبلوماسية الخارجية العراقية تسهم في جعلها أكثر عقلانية عبر ما يأتي:

أولا: تعزيز العلاقة بين وزارة الخارجية العراقية والجهات البحثية العلمية التي تتمكن من إعطاء صورة متكاملة تسهم في تقدير الموقف وأبرز الأمثلة العالمية على ذلك اثر المؤسسات البحثية في

---

*كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

وزارة الخارجية هي العلاقة بين الخارجية الامريكية ومهد السلام الأمريكي او مؤسسة راند.. وكذلك الحال مع وزارة الخارجية البريطانية والمعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاثم هاوس) ويمكن أيضاً استذكار تجربة التمويل التي تمنحها وزارة الخارجية النرويجية للمعهد النرويجي للعلاقات الدولية من اجل اجراء دراسات خاصة بالمناطق المستهدفة للدبلوماسية النرويجية.

ثانياً: إقرار سياسة عامة للدبلوماسية تستثمر الحاجات العراقية في علاقاته الخارجية بمحيطه الإقليمي والدولي وتعمل على اجراء وتقييم لتلك السياسات ولطبيعة التنفيذ بمراجعة سنوية وبالشراكة

مع احدى المؤسسات البحثية الاكاديمية من اجل وضع معايير ومؤشرات لتطور العمل الدبلوماسي، او اخفاقه في أحد المفاصل.

ثالثاً: ربط الدوائر والمؤسسات الخاصة بالعمل الدبلوماسي العراقي التكاملي سواءً داخل مؤسسات وزارة الخارجية، او علاقاتها بالوزارات الأخرى فضلاً عن المؤسستين التشريعية والقضائية، يسهم هذا الربط التكاملي في تقليل حجم الفجوات في العمل الدبلوماسي العراقي، لاسيما ان الزيارات لدول العالم الخارجي غالباً لا تشهد تنسيقاً مع وزارة الخارجية، مما جعل الدبلوماسية العراقية تتعرض لمواقف محرجة امام محيطها الخارجي.

رابعاً: إقرار دليل او سياسة عامة للعمل ضمن المؤسسة الدبلوماسية بما يحقق معايير الجودة الإدارية، والفنية، واتمت العمل الدبلوماسي بعيداً عن ارهاقات البيروقراطية، بالشكل الذي سيعزز من سرعة صانع القرار الدبلوماسي العراقي لاستجابة سريعة ومناسبة لطبيعة الموقف الذي يتطلب اتخاذه جراء حدث ما.

المتطلبات السالفة الذكر ستنعكس وستفرز جملة من الاثار والنتائج التي تتمخض إيجاباً وكما يأتي:

أولاً: عقلنة ورشدنة القرارات الخارجية العراقية، لانها ستكون وليدة نقاشات مستفيضة ومسبقة بين المؤسسات الفنية في الخارجية والمؤسسات العلمية البحثية العراقية.

ثانياً: تحقيق الاعتماد المتبادل بين المؤسسات التي ترفد صانع القرار الدبلوماسي بالمعلومات والدراسات، يسهم في تنشيط المؤسسات البحثية وجعلها اكثر نشاطاً وتحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها، علاوة على تحقيق الأهداف المؤسسية لوزارة الخارجية العراقية بان تحكم مؤسساتياً ولاتحكم بمزاج شخص الوزير، او المسؤولين فيها.

ثالثاً: تحقيق غايات واهداف العمل الدبلوماسي العراقي بتقديم صورة إيجابية عن طبيعة الدبلوماسية العراقية في اتخاذ القرارات والمواقف تجاه محيطها الإقليمي والدولي فضلا عن مساهمتها في تحقيق اهداف العراق في محاربة العراق.

مرتكزات السياسة الخارجية العراقية الجديدة
في بعدها الاقليمي

أ.م. د حيدر علي حسين*
أ.م أمجد زين العابدين طعمة

على الرغم من حالة الضبابية وعدم الوضوح في الاداء السياسي الخارجي العراقي والناتجة عن مجموعة عوامل ومسببات داخلية وخارجية، اهمها ما يتعلق بالقدرة على الفعل الخارجي المؤثر وقلة الخيارات، الا ان التسليم باستمرار قصور قدرة العراق على بناء علاقات وروابط خارجية واعادة ترتيب اولويات سياسته الخارجية، وغياب الاتجاهات المستقبلية لسياسته الاقليمية تحديداً، يعد من الأخطاء الكبيرة.

تهدف الورقة الى تسليط الضوء على مرتكزات السياسة الخارجية العراقية في بعدها الإقليمي، ومن ثم محاولة تحليلها وفق المتغيرات التي حدثت للبيئة السياسية الداخلية خلال المرحلة الماضية، وتأثير ذلك على الأداء الخارجي، لا سيما ما يتعلق منها بالبعد الإقليمي، فيما يرتكز موضوع الورقة على فرضية مفادها " بان هناك اتجاه جديد ومغاير ومتطور للسلوك الخارجي العراقي، يعتمد بالأساس على مبدأ الاستقلالية في المواقف، يمكن ان يسهم في تحقيق توازن إقليمي، في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، مما سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات، لكن عبر الية وسلوكية مختلفة عن السابق".

اذ يمكن ان نؤشر وجود تغيير في سياسة العراق الخارجية في بعدها الإقليمي لا سيما، عبر ادراك هيكلية توزيع القوة في المنطقة واعادة قراءة طبيعة الاداء العراقي الخارجي، واستشعار توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه دوائر التأثير الاقليمية، لا سيما بعد التحول في القدرة على مواجهة التحديات الارهابية، والسعي الدؤوب نحو التقارب الواقعي مع الدول الإقليمية، ضمن توجهات تحكمها وضبط ايقاعها للمصالح العليا والحاجة المتبادلة، فضلاً عن الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق استجابة لإدراك اهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الاقليمية الاخذة بالتشكل. هذا الاتجاه المتوازن في الاداء السياسي الخارجي، ولا سيما فيما يتعلق منه بدول الجوار الاقليمي، يمهد لإمكانية تبلور رؤى ومسارات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي، بدءاً من محيطه القريب وصولاً الى عمقه الاقليمي على نحو مغاير لما كانت عليه طبيعة العلاقات والمقاربات

---

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية

الاقليمية مع العراق. ان هذه التحولات في طبيعة الرؤية السياسية الخارجية العراقية لمسار ومستقبل السياسة الخارجية والعلاقات الاقليمية لم تنبع من فراغ، وانما هناك متغيرات عدة اثرت في الساحة الاقليمية وكذلك الدولية، كان لها تأثير واضح في مساحة الاداء العراقي وطبيعة استجابته السياسية للتحولات التي طالت ادوار الفاعلين الاقليميين.

وهنا يمكن القول ان المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية العراقية في بعدها الإقليمي، يمكن ان تتحدد في إطار مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات، ومحددات القدرة والتأثير، ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التأثير على شكل تخطيط يلبي متطلبات كل مرحلة، وهنا تتضح الاستراتيجية المستقبلية على وفق عناصر القوة، والموارد، والفرص، ومرونة الحركة، والنظام السياسي، وغيرها.

وفي ظل البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، البعض منها ما هو داخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث تأثير دولي، فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب أمني واختلال في الادوار الاقليمية والتوسع الجغرافي، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية. فلا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات سوف تحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد، فعملية الحراك العراقي في مجاله الاقليمي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي، مما سيترتب عليه ايجاد اطر معتمدة على عملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من هذا الأساس، تتجه السياسة الخارجية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، ضمن رؤية اوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية، والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور بأشكالها التي ستنعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق، وهذا يعني تبني انموذج سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في المجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة، مما يؤدي الى انتاج ازمات جديدة.

وبما ان الحياد غير قابل للتطبيق سياسياً في المرحلة المعاصرة، كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي الذي يعيشه العراق، واختراق المجال الحيوي من قبل الاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. هذا ما يدفع نحو تبني انموذج (التوازن الفعّال) وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي، بما يؤهّل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية، فيحول دون تصادمها الوجودي ويمكن ان يؤدي الى خلق استقراراً استراتيجياً شرق أوسطياً. وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة، وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود إلى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتته سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة.

ومن هذا المفهوم، نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة، في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر الية وسلوك مختلف عن السابق، اي بعبارة اخرى ان العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي، نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الإقليمية، انطلاقاً من ادراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة، توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيوستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول إلى تطلعات السياسة الخارجية.

ومن المرتكزات الجديدة في اتجاهات السياسة العراقية الإقليمية، ما يتعلق باستثمار الاوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهمات بين القوى التي بدأت، وكأنها المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة. وإذا ما أحسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد، من خلال احتساب المنافع والمكاسب، التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه، فان البراغماتية ستتجلى في اداءه السياسي من اجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي، وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية في بعدها الاقليمي ان يتنبهوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة، وان يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل.

بديهيات الدبلوماسية والواقع العراقي

ا.م.د دينا هاتف مكي*

"إذا كانت الدبلوماسية التي تنفذ السياسة الخارجية بالنسبة للواقعيين باعتبارها السعي اللانهائي من اجل الامن في عالم فوضوي، فهي تفهم بالنسبة للبعض الاخر بعدها سلسلة من مهام حل المشاكل، فالهيكل الفوضوي للنظام الدولي يؤثر في سلوك الدول، بينما للبعض الاخر هذا النظام هو المجال الذي تتحرك فيه الدولة، فتعقيدات الواقع الدولي تجعل من المستحيل صنع قرار بسهولة او ايجاد الحلول و التنبؤ بإمكانية ما يحدث ومن ثم رسم دبلوماسية سريعة و مناسبة. ومعرفة القوى التي تحدد السياسات بين الامم والطرق التي تنفذ بها علاقاتهم السياسية تكشف عن غموض حقائق السياسات الدولية."

هذه احدى بديهيات الدبلوماسية والتي تعرّف باكثر من صيغة، فهي ادارة السياسة الخارجية للدول ،او جهاز ادارة العلاقات الدولية ،او تطبيق المهارة والذكاء في ادارة العلاقات الرسمية بين الدول ،و ان مهمة الدبلوماسية هي ادارة استمرار العلاقة و ادارة التغيير في العلاقة ، فهي تعمل على اساس الاخذ و العطاء ، وادارة المصالح المشتركة بحيث تصل الى عقد تحالفات بتعهدات معينة ،و تعمل على بناء حسن النية بين الدول ،او تمنع نشوء الحرب واذا حدثت تدافع عن موقف دولتها و مصالحها وتُظهر ان حربها عادلة .

من البديهي ان الدبلوماسية هي احدى الادوات التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها، والتي لاتعمل بمعزل عن الادوات الاخرى للدولة المتمثلة بالقوة العسكرية المحتملة او الفعلية وغيرها من الادوات. والدبلوماسيون هم وكلاء للدولة يتحدثون باسمها لذا يفترض بهم ان يعرفوا ماهية مصالحها الوطنية التي يعبرون عنها.

تعتمد الدبلوماسية سواء في الماضي او في وقتنا الحالي استخدام كل ما هو ممكن لتحقيق اهداف ومصالح الدولة والحفاظ عليها، وفي عالم اليوم تتبع معظم الدول المدرسة الواقعية التي ترى في الدبلوماسية ان كل الاستراتيجيات ـ حتى وان افتقدت للأخلاق ـ تسعى للحفاظ على بقاء الدولة ومصالحها وقيمها، فمصلحة الدولة فوق كل اعتبار.

ولابد ان يُفهم ان الدبلوماسية ليست رد فعل بل على العكس فهي تنبع من الطريقة التي يفهم بها الساسة ما يحدث من حولهم "اي ان المسالة تقوم على جانبين الاول افتراض ان السياسة الخارجية ليست رد فعل على الاحداث، و الثاني انها تقوم على فهم صناعها على ما يدور حولهم و هذين

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

امرين مهمين في بناء دبلوماسية واقعية لأي بلد ومنها العراق، في الحقيقة الدبلوماسية هي علاقة بين طرفين الموجه والمتلقي يرتبط أحدهما بالأخر.

يفترض ان الدولة تتحرك في محيطها الخارجي و في دبلوماسيتها انطلاقا من ادراكها للمجال الذي تتحرك فيه اقليميا ودوليا، لذا يجب ان تفهم العالم والنظام الدولي والعلاقات الدولية كما هم و ليس كما تحب ان يكونوا، لكي يسهل رسم دبلوماسية ملائمة واتباعها. وايضا لابد من ادراك الدولة لقوتها الحقيقية التي تمتلكها ـ القوة بمعناها الواسع ـ ولابد للدبلوماسية ان تقيم قوة الدول الاخرى و اهدافها ومصالحها و مدى تطابقها او تقاطعها مع مصلحة الدولة المعنية. وعلى قادة الدول إدراك ووضع الاستراتيجيات و التكتيكات الضرورية لتحقيق اهداف الدولة لتتناسب مع كل وضع، مثلا معرفة متى المناسب اللجوء الى دبلوماسية التهدئة وما هو الوضع المناسب للتصعيد في الدبلوماسية المتبعة، و معرفة الوقت المناسب للدخول في ائتلاف او تحالف او عدم الدخول فيه و هكذا.

تعتمد فعالية الدبلوماسية للدولة في تحقيق اهدافها على قوتها الداخلية ، فاذا كانت الدولة في حالة حرب او عدم استقرار داخلي ،فحتى و ان امتلكت دبلوماسيين اكفاء لن تكون دبلوماسيتها فعالة ، لان التغير المستمر في الحكومات و حالة عدم الاستقرار الداخلي و الضعف الداخلي يؤدي الى عدم اليقين بتصرفات الدولة ، ويُنظر الى دبلوماسيتها بعين الشك .و الحكم على نجاح دبلوماسية من فشلها يكون من خلال معرفة هل كسبت الدولة ام خسرت ،وعما اذا كان امنها قد ضعف ام تعزز، واذا كانت تحظى بحسن نية حلفائها واحترام هؤلاء الذين لا يحملون صداقة لها .

وكما ان الموقع الجيوسياسي للدولة يؤثر في تحديد المصالح الوطنية والتهديدات الخارجية، فان السياسات المحلية والاحتياجات الايديولوجية الداخلية والاحتياجات الاقتصادية بمجملها تؤثر في السياسة الخارجية وتحدد حسابات صانع القرار والتي إذا اهملت على المدى البعيد تشكل تهديد لاستقرار النظام ومن ثم سياساته بشكل عام و الدولية طبعا.

اهم اداة للدبلوماسية المفاوضات سواء اخذت شكل رسمي ام غير رسمي، ولربما يُعد الدبلوماسي في لحظة ما العامل المهم في نجاح دبلوماسية الدولة في تحقيق اهدافها، وهنا لابد من تمتعه بمواصفات خاصة تمكنه من ذلك ومن اهم هذه الصفات مدى ثقافته وسعة اطلاعه ومعرفته بالشخصيات التي يتعامل معها وطبيعتها ونمط ثقافتها الوطنية، وقدرته العالية على التفاوض والمساومة. فأحيانا يكون مصير الدولة على المحك ونجاح الدبلوماسي في توضيح وجهة نظر حكومته وايصالها الى الطرف الاخر او الاطراف الاخرى قد يجنب الدولة دخول حرب او خضوع لعقوبات دولية او يحقق لها نجاح ما او يجنبها تحول علاقاتها الى سلبية مع دولة او مجموعة دول. و العقلانية الحقيقية لدبلوماسية ما او لسياسة ما ليست في وصفها عقلانية من قبل طرف او اخر، اذ قد لا تتطابق الاراء ، لكن العقلانية الحقيقية تكمن في امكانية عمل سلسلة منطقية من المبادلات تحقق اهداف الدولة .

ولابد ان يكون حاضر في الاذهان انه اذا كانت الدبلوماسية المتبعة منقوصة وتعالج جزء من المشكلة ، فمن المحتمل ان تعود المشكلة لتظهر مرة اخرى .و هكذا الفشل في الاهتمام بالمشكلة في المرة الاولى قد يقود الى الاستنتاج ان عملية صنع الدبلوماسية تتميز ببحث ضعيف و تقييم سطحي للبدائل ، في حين يجب القيام بالبحث و التقييم مسبقا . اذ لابد من وجود مجموعة من البدائل التي تم اعدادها تكون موجودة، بحيث توجد الثقة حول علاقتها بالقضية الحالية او القضية المعنية او لفهم صانع الدبلوماسية لتبعاتها. لكن عندما يكون الوقت قليل كما هو عند حالة الازمة فان وجود خزين من الخيارات التي تم اختبارها للاعتماد عليها يمكن ان يكون مفيدا. وبما ان الاحداث تميل لان تتكرر في الحدوث ربما يكون اللجوء لخيار معين او دبلوماسية معينة متاتي من تجربة سابقة او سبق و ان استخدم الخيارات الاخرى، بمعنى ان الخيارات الدبلوماسية يمكن ان يكون لها ارشيف مهم لابد من الاستناد عليه و الرجوع اليه .

وصانع السياسة يجب ان يدرس المسالة والخيارات الموضوعة ويفاضل بينها الى ان يتوصل الى حل، وعلى الدبلوماسي المنفذ الانجاز. يجب على صانع السياسة دراسة الوضع و الضغوط الموضوعة عليه ، حتى ان حاول مطبق الدبلوماسية او المنفذ لها ان يرفض المقايضة او التبادل نجده يخضع لها في النهاية ، لكنه . ان كان حصيفا . يفعل ذلك بعد ان يهيء كل الامور او المصالح المعنية . التبادل قد يكون ضروري لكنه لا يجب ان يكون الخيار الاول لصانع القرار ليس لانه صعب التبرير للراي العام المحلي فحسب و انما من اجل تحقيق الجدوى او الفعالية من التصرف لابد من اللجوء اليه بعد وسائل اخرى .

هذه بعض البديهيات الاساسية التي يفترض بصانعي القرار والدبلوماسيين العراقيين معرفتها، فهل هناك دبلوماسية عراقية في ظل الواقع العراقي الحالي.

تراجع دور العراق في العقدين الاخيرين بحيث لم يعد يعتد به كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية . و ان كان ما يحدث له يؤثر في المنطقة ككل . يعود هذا الى التغيرات في قوة و قدرات العراق بعد ٢٠٠٣. في السابق كان الجوار الجغرافي يخشى العراق القوي الذي ينظر اليه باعتباره قوة محاربة و توسعية و غير عقلانية لكن بعد ٢٠٠٣ اصبحت المخاوف تتمركز حول المخاطر النابعة من العراق الضعيف و من الفاعلين الاقوياء دون الدولة الموجودين فيه او حتى من انهيار الدولة مع احتمالية انتشار الحركات والممارسات الانفصالية في المنطقة.

كان يفترض بالدولة ان تسعى لزيادة قوتها من اجل ضمان مكانتها على الصعيد الدولي و الاقليمي ، و لكن للأسف لم تتمكن من تحقيق ذلك ،اذ اصبحت الدولة تعاني ضعفا مزمنا رافقها منذ ٢٠٠٣ ، فهي مخترقة من قبل اكثر من طرف و كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه ما ادى الى مزيد من الاضعاف بدلا من ان تمتلك عناصر القوة في ظل الموارد المالية الهائلة التي حصلت عليها نتيجة

عوائد النفط و في ظل القوة البشرية الشابة الكبيرة التي يحتويها البلد و الخبرات العلمية الكبيرة التي يمتلكها الا انه تحول الى طارد لخبراته التي كان يمكن لها ان تقود البلد الى بر الامان و ان تبني دولة قوية ،اما الاموال الطائلة فقد كانت ضحية فساد واسع النطاق ألمّ بالدولة العراقية التي ظلت قوتها البشرية معطلة و غير مستغلة ، و الدولة كي تُحترم على الصعيد الدولي لابد ان تكون قوية تستطيع ان تدافع عن مصالحها و تضغط لتحقيقها ،لكن ينظر الى العراق على انه دولة فاشلة او يكاد يكون كذلك و من ثم لا يحسب حسابه ،لا بل انه تحول في احيان كثيرة ساحة لصراع قوى مختلفة اقليمية و دولية و حتى عابرة للقومية .

بعد ٢٠٠٣ اختلفت الدبلوماسية العراقية عن المراحل السابقة نتيجة اختلاف القائمين على امر الدولة العراقية و توجهاتهم ، فخلال السيطرة الامريكية المباشرة كانت سلطة التحالف المؤقتة و واشنطن يحددان سياسة العراق الخارجية في كل الامور ذات الاهمية . ففي العديد من الدول ضاعفت السفارة الامريكية من اعضائها باعتبارهم البعثات الدبلوماسية العراقية غير الرسمية و استمر هذا الامر حتى بعد تشكيل الحكومة المؤقتة،ولم يُعامل الوزراء العراقيون من قبل المتحدثين الاجانب بعدهم ممثلين ذوي سيادة .و لا تزال مثل هذه الامور تؤثر كعامل اليوم ولكن لاسباب اخرى ، فالساسة من الدول الاخرى ولا سيما العربية منها دائما ما يدعون ان ايران تتدخل في العراق الى الحد الذي يمنعه من ان يكون ذا سيادة حقيقية . في ذات الوقت يقول المراقبون الامريكان ان الحكومة العراقية لا تزال تعتمد على ساسة الولايات المتحدة ولا سيما اعضاء مجلس الامن القومي في تمثيل مصالحها في امريكا نفسها و اكثر من اعتمادهاعلى دبلوماسييها .

تؤثر الديناميات الاقليمية في السياسات المحلية بحيث يمكن ان يوصف العراق بانه دولة مخترقة فالدول المجاورة سعت للتأثير في السياسة الداخلية من خلال دعم جماعات و فاعلين معينين.و التداخل بين السياسات المحلية و الاقليمية يساهم فيما يدعى بنهج التوازن الكلي للسياسة الخارجية حيث مختلف الفاعلين ضمن الدولة يسعون لتعزيز مصالحهم المحلية في الخارج بينما يستخدمون العلاقات الخارجية لاعطاء مزيد من الشرعية لهم في الداخل على اساس انهم حققوا شيء ما .

يضاف الى اعلاه عدم وحدة التمثيل الدبلوماسي العراقي ما يعطي صورة للعالم الخارجي بالانقسام الحاصل على الصعيد السياسي ، وقد كرس الدستور هذا الانقسام ،فهو يعطي للحكومة الفدرالية السلطة الحصرية للسياسة الخارجية بضمنها صنع السياسة و التمثيل الدبلوماسي و الدخول في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ، و لكنه في الوقت نفسه يعطي حكومة كردستان الحق بتمثيل دبلوماسي في الخارج،اذ ينص الدستور في المادة ١١٠ على ان الحكومة الفدرالية مسؤولة حصريا عن صنع السياسية الخارجية و التمثيل الدبلوماسي ، التفاوض ، التوقيع ، و التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و التفاوض و التوقيع و التصديق على سياسات الدين و صياغة

الساسية الخارجية الاقتصادية و التجارية .في حين تنص المادة ١٢١ على انشاء مكاتب في السفارات و البعثات الدبلوماسية تمثل الاقاليم من اجل متابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والتنموية .وهنا يحق لإقليم كردستان فتح مكاتب له في البعثات الدبلوماسية ، لكن ما جرى انه اخذ يفتح مكاتب بعثات قنصلية منفصلة له ، و يستقبل بعثات قنصلية بالانفصال عن الحكومة الفدرالية ، ما يؤدي الى انقسام التمثيل الدبلوماسي العراقي ويعطي انطباع بضعف الدولة العراقية و انقسام دبلوماسيتها .

و لا يقتصر الانقسام في الدبلوماسية على الامر بين الحكومة الاتحادية و الاقليم و انما على صعيد الحكومة الاتحادية نفسها، ذلك ان كل طرف في العملية السياسية لديه اجندة خاصة به يسعى لتحقيقها و لا يهمه بقية الاطراف ولا صورة الدولة ككيان واحد امام المجتمع الدولي .فمثلا تعتقد وزارة الخارجية ـ احد منفذي الدبلوماسية العراقية ـ ان الفاعلين من غير الدول يؤثرون في عملها لا سيما مع الجيران فالجميع يرغب بالتحدث عن العلاقات الخارجية كما لو كان خبيرا في السياسة الخارجية و عندما يحدث شيء يبدا الجميع بتقديم تصريحات و هذه تكون متضاربة ويرسلون مبعوثين تابعين لهم ، و لمواجهة ذلك يجب ان تقوم وزارة الخارجية بالطلب من جميع الوزارات الاخرى بالحصول على تصريح من وزارة الخارجية من اجل المراسلات مع الدول لكن هذا لم يحدث .

كما ادى الصراع الداخلي في العراق الى ان يجعل من وزارة الخارجية ـ الجهاز المسؤول عن ادارة الدبلوماسية ـ ليست الفاعل الاكثر اهمية في صنع السياسة الخارجية فرئيس الوزراء مثلا يعتمد على المبعوثين الخاصين في ايصال الرسائل التي يريد ايصالها و كذا تعمل الدول الاخرى بالمقابل اذ تبعث مبعوثين خاصين الى رئيس الوزراء ، و عليه و في ضوء مشاكل المحاصصة الداخلية تبدو وزارة الخارجية انها لا تصنع السياسة الخارجية ولا حتى تنفذها .

اما لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي التي يتمثل عملها في مراجعة سياسات الحكومة و الموافقة على التعيينات بضمنها السفراء ، فلم تحقق شيء يذكر على صعيد مراقبة عمل الحكومة الخارجي ، وفيما يتعلق بتعيينات السفراء فهي جزء من عملية المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية ،لذا لا يشغل المراكز المهمة في الدبلوماسية العراقية من يحمل الكفاءة و الخبرة و انما من ينتمي الى الاطراف القوية المتنافسة في العملية السياسية .

يفترض بالدبلوماسي عضو الجهاز الاداري المسؤول ـ بشكل عام ـ والعراقي موضوعنا انه مراقب ومحلل للأحداث و التطورات في البلد المعتمد فيه ، فأحكامه و تقاريره تعتمدها الدولة في رسم مواقفها و وصنع قراراتها ، لكننا كثيرا ما نرى و نسمع عن سلوكيات غير محبذة من الدبلوماسيين العراقيين في مختلف انحاء العالم اضافت مزيد من الضعف الى الدبلوماسية العراقية ، كما انهم

نتيجة قلة كفاءتهم لم يقدموا شيئا يذكر ، ولم يفهم القائمون على السياسة العراقية الخارجية الواقع الدولي و تفاعلاته ، و لم يتمكنوا من ممارسة دور مؤثر ،اذ لا يمتلك شاغلو المراكز المهمة الكفاءة و القدرة على اتخاذ سياسات تؤثر في الصعيد الاقليمي او الدولي ، لذا اصبحت كل السياسات العراقية عبارة عن رد فعل ، وحتى رد الفعل هذا ضعيف و لا يكاد يذكر ، و لا نسمع حديث عن دبلوماسية عراقية تقود و تؤثر في التفاعلات الدولية . فحتى عندما يتم انتهاك سيادة الدولة العراقية من قبل اي دولة لا نجد سوى التنديد من مختلف الاطراف بضمنها وزارة الخارجية، ولاتعمد الحكومة لاستخدام اوراق الضغط التي تمتلكها ضد هذه الدولة او تلك من اجل ردعها عن تصرفاتها او حتى استرجاع حقوقها او حقوق مواطنيها.

وفي الحقيقة لا توجد دبلوماسية عراقية ذات نهج واضح يمكن التحدث عنها و الاشارة اليها على انها حققت شيئا مهما يضيف لصورة العراق على الصعيدين الاقليمي و الدولي ، ولم يتحقق للعراق نصر يذكر على الصعيد الدبلوماسي في مواجهة اي دولة رغم الزيارات الكثيرة التي تقوم بها الجهات المختلفة في الدولة الى مختلف دول العالم و لكن كل من هذه الجهات يتحدث بلسان حال يختلف عن لسان حال الاخرين ، فهم يمثلون هذه الجهة او تلك و لكنهم لايمثلون الدولة العراقية ككل و لذا لا يمكن الحديث عن دبلوماسية عراقية واضحة و ذات نهج معين يسعى لتحقيق المصلحة العليا للدولة .

دور الدبلوماسية العراقية
في الارتقاء بالأمن الاقليمي٢٠٢١-٢٠٢٥

ا. د. عامر هاشم عواد*
ا.د. بيداء محمود احمد*

تناقش الورقة الامكانات المتاحة للدبلوماسية العراقية لأداء دور اكثر فاعلية خلال السنوات الاربع القادمة في الارتقاء بالأمن الاقليمي، وعليه فان:

حدود الورقة الموضوعية هي الدبلوماسية العراقية،

اما الحدود المكانية فهي العراق ومنطقة الشرق الاوسط،

في حين ستكون الحدود الزمانية هي المدة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

ورب سؤال يرد هنا، لماذا هذه المدة تحديدا، والاجابة عنه بان هذه المدة مرتبطة بإدارة جو بايدن التي سيمتد أربع سنوات والتي من المحتمل جدا انها ستكون مختلفة بشكل كبير عن سلوكيات سلفها لا سيما في ملفات العراق وإيران وتركيا. وبما ان واحدة من الحقائق المعروفة المتعلقة بالأمن الوطني العراقي هي ارتباطه بالأمن الاقليمي _ تأثرا وتأثيرا_ فان الحديث هنا سيسحبنا للكلام عن تلك العلاقة المتداخلة ودور الدبلوماسية العراقية فيها.

ان هذا التداخل المشار اليه انفا ليس بالأمر الجديد، فاذا عدنا الى حقبة العهد الملكي، لا سيما دور العراق في حلف بغداد، فان الدبلوماسية العراقية لعبت دوراً كبيراً في تحقيق الامن الاقليمي عبر جمع كل من تركيا وإيران في حلف واحد مع العراق، بمشاركة قوة دولية كبرى وهي بريطانيا العظمى، ورعاية دولية امريكية.

وعندما سأل المصريون المرحوم نوري السعيد عن سبب ذهابه بالعراق لهذا الحلف بعيداً عن المحور العربي، اجابهم بان العراق لديه جارين غير عربيين هما تركيا وايران، وان ذلك يحتاج

لدبلوماسية من نوع خاص للتعامل معهما، وفعلاً كانت دبلوماسية العراق انذاك السبب في الحفاظ على الامن الداخلي والامن الاقليمي.

وهنا نطرح التساؤل الاتي: هل تستطيع الدبلوماسية العراقية ان تعود بنا للماضي وان يتحول العراق الى فاعل باتجاه الحفاظ على الامن الاقليمي؟ هل يمكن للدبلوماسية العراقية ان تجمع كلاً من تركيا

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
*كلية التربية- الجامعة المستنصرية

وايران وبموافقة امريكية لصالح الحفاظ على الامن الاقليمي؟ وهل التحالف مع ايران وتركيا ضروري كما قال سابقاً المرحوم نوري السعيد؟

للإجابة عن تلك التساؤلات، نحتاج لقراءة معطيات العاملين الايراني والتركي وعلاقتهما بالعراق:

١-العامل الايراني: لا يخفى الدور الكبير الذي يلعبه هذا العامل على صعيد الساحة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الوقت الحاضر، فإيران هي اللاعب المهم (في الواقع العراقي) فضلاً عن الولايات المتحدة، بل والبعض يراها اللاعب الابرز لأنه لم تشكل حكومة عراقية من غير موافقة ايرانية، بسبب الارتباط الواسع بين القوى الفاعلة في العراق وبين إيران. وعليه فأن إيران ستبقى عنصراً مؤثراً في العراق يجب التحالف معه والاتفاق على صياغات لحفظ الامن الوطني العراقي والامن الاقليمي، اذ لا يمكن للعراق ان يدخل في عداء مع إيران لان الاخيرة ستعد ذلك في هذا الوقت بمثابة ضربة كبيرة لمشروعها السياسي في المنطقة، ولذلك فالتحالف والاتفاق أفضل من الخلاف.

٢-العامل التركي: تقود تركيا مشروعاً خطراً جداً على صعيد المنطقة، سماه البعض بالعثمانية الجديدة، وهي تسمية تنطلق من واقع الحركة السياسية الخارجية التركية التي نشطت منذ ان تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، وازدات حدتها بعد احداث الربيع العربي التي هيأت وصول احزاب اسلامية في بعض الدول العربية اعدت التجربة التركية مناراً او ملهماً لها في الحكم بسبب جمعه بين الديمقراطية الغربية والحكم الاسلامي الديني، الأمر الذي وجدت فيه تركيا فرصة لتوسيع دائرة نفوذها من سوريا وصولاً الى ليبيا. وقدر تعلق الأمر بالعراق، فان لدى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان فهما مغلوطا لاتفاقية الاناضول عام ١٩٢٣، اذ يعتقد هو ان الاتفاقية ستنتهي قانونياً بعد (١٠٠) عام اي سنة ٢٠٢٣ (او هكذا اقنع نفسه) ومن ثم فان لتركيا الحق بالمطالبة بجميع الاراضي التي سلبتها منها تلك الاتفاقية ومنها الموصل في العراق. ولهذا فان اردوغان يعمل جاهداً لان ينفذ مشروعه بان يصبح دور تركيا قوياً في المنطقة، وفي هذا الصدد ايضاً وقف احد السياسيين الاتراك في البرلمان التركي قائلاً " عندما يحين الوقت وتتضح الظروف، وعندما لا يكون التاريخ مناسباً للجغرافيا الحالية، سوف يستيقظ (الميثاق الملي) وستكون محافظة كركوك هي المحافظة ٨٢ والموصل ٨٣ بعد المحافظة التركية ٨١ وهي محافظة (دوزجة) ولن تكون هناك قوة قادرة على الوقوف ضد استرجاع هذا الحق"، وهذه الاحلام تطابق احلام اردوغان في استرجاع الموصل وتوسعة نفوذ وسيطرة تركيا.

ان التعامل مع هكذا دولة بهكذا طروحات، يستوجب الاتجاه نحو التفاهم المشترك لحل الخلافات اذ لا يعد الصراع والاستعداء امر ذو فائدة في ظل الظروف التي يمر بها العراق.

من هنا يصبح لزاماً على الدبلوماسية العراقية ان تنشط لصالح احداث اختراق وتقارب في التوجهات مع إيران وتركيا، اخذين بنظر الاعتبار ان ايران وتركيا يتفقان دوماً على مصالحهما.

في هذا الإطار لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار عاملين، الاول امكانية ادخال المملكة العربية السعودية ضمن هذه المنظومة، وهذا امر قد يسهم بدرجة كبيرة في انهاء حالة العداء السعودي

الايراني، ولاسيما ان الاوضاع الدولية والاقليمية ستدفع بهذا الاتجاه- التغيير على مستوى الادارة الامريكية وفشل الحملة العربية على اليمن والاندفاع باتجاه التطبيع العربي مع اسرائيل-. والامر الاخر هو الموافقة الامريكية على هذا الامر، وهو ايضاً امر وارد لان الولايات المتحدة من مصلحتها جمع كل الاطراف في حلف تعاوني يحقق المصالح المشتركة.

لكن هذا الامر، ليس بالسهل او المتاح، بل هناك تحديات كثيرة أبرزها حالة العداء الامريكي الايراني التي من الممكن ان يصبح العراق طرفاً وسيطاً لا نهائياً، في مقابل الاتفاق على تقاسم المصالح في المنطقة والاتفاق على طبيعة الدور الايراني القادم. وكذلك الاوضاع الصعبة اقتصاديا التي يعاني منها العراق والتي تؤثر سلبا على امكانات لعب دور دبلوماسي اكبر اذ انه من المعروف ان اداء الدور الدبلوماسي الفاعل يحتاج الى عناصر كثيرة منها الامكانية الاقتصادية الكبيرة- ولنتذكر هنا ان من بين ابرز العوامل التي دعمت الاداء الدبلوماسي لأمارة قطر الصغيرة هو الامكانات المادية الكبيرة التي وضفتها قطر بشكل صحيح- ومن ثم فان لعب الدور الدبلوماسية العراقية لدور الوسيط امر مهم للغاية بل ومطلوب ويجب العمل على ان يكون مقبولا من الاطراف جميعا، ولنتذكر ان العراق في الوقت الحاضر مركز لتحالف امني رباعي يضم بالإضافة له، كل من روسيا وايران وسوريا ، ولذلك فهو لديه الامكانية لتطوير هكذا تحالف ويصبح التحالف اوسع واكبر مع وجود مصالح مشتركة تستدعي من الجميع الاتفاق عليه.

ختاما، ورغم الصعوبات والتحديات، الا ان امام الدبلوماسية العراقية فرصة طيبة للارتقاء بالأمن الاقليمي، وبإمكان العراق ان يوظف علاقاته الاقليمية المختلفة، وعلاقاته القوية مع الولايات المتحدة، وانفتاحه على المحيط العربي، من اجل بدء معادلة جديدة للأمن تأخذ بنظر الاعتبار كل التطورات الجديدة في المنطقة والعالم، يكون فحواها الامن والسلم المتبادل، بعيدا عن صراع القوة الذي فشل في ان يحقق لأي من الاطراف الاقليمية اهدافها بالشكل الجمعي، فعانت كل الدول من مشكلة في ناحية ما ولم تفلح نجاحاتها في نواح اخرى في الخروج من الضعف الهيكلي الذي تمر به.

دور مراكز الابحاث في تفعيل ودعم السياسة الخارجية العراقية

أ.د ابتسام محمد العامري*

تعد مراكز الابحاث بمثابة حلقة الوصل بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي فضلا عن كونها خزانات للأفكار او مصانع وصناديق للأدمغة.

وهنا سنتحدث عن ما نسميه (بثلاثية الدور) الذي تقوم بها مراكز الابحاث من اجل تفعيل دورها وزيادة تأثيرها وفاعليتها في صناعة القرار، وتقوم هذه الثلاثية على ثلاث ركائز اساسية وهي:

١-تقديم بدائل سياسية في حال فشل السياسات التي يعتمدها صانع القرار.

٢-تعد بمثابة المخزون الاستراتيجي الذي يمد الحكومة بالكوادر البشرية اللازمة والتي من المفترض ان تضم شخصيات ذات خلفيات عدة اكاديمية وعسكرية ومن له خبرة في مجال العمل السياسي مثل الدبلوماسيين، وتتم تنمية القدرات البحثية والمعرفية لباحثي هذه المراكز عبر وسائل متعددة منها المنح الدراسية والمحاضرين الزائرين وفرص التدريب في الخارج والتبادل العلمي والمؤتمرات والندوات وورش العمل وتشجيعهم على استكمال الدراسات العليا في الجامعات ذات الاختصاص والزيارات المتبادلة.

٣-تقييم السياسات الحكومية بما يعود بالتأثير الايجابي على عملية صنع القرار ويمكن ان يحمل هذا التقييم وجهيين متباينين وهما: تبرير سياسات الحكومة لشحذ الرأي العام لمصلحتها خاصة في حال نجاح السياسات المتبعة من قبل الحكومة داخليا وخارجيا او تقوم بانتقاد اداء الحكومة او معارضتها في حال ثبات عدم فاعلية سياساتها.

هذه الثلاثية المرتبطة اذا ما تم اعتمادها فأنها ستمنح مراكز الابحاث اهمية كبيرة ودورا مؤثرا وتخلق ايضا قاعدة معرفية يستطيع صانع القرار المختص بالسياسة الخارجية الركون اليها.

اذا ما أريد لهذه المراكز ان تأخذ دورها الحقيقي في الدولة وتطبق ثلاثيتها في صنع القرار فأنه يجب ان يتوافر لها عدة مقومات والتي ابرزها :

١-قابلية الاستمرار لمدة طويلة وهو ما سيكسبها سمعة جيدة ويوفر الدليل على نجاحها.

٢- القدرة على توظيف نخبة من الباحثين والمحللين في مجالات تخص عمل هذه المراكز على ان يكونوا على درجة عالية من الخبرة والكفاءة.

٣- ان تمتاز مصادر تمويلها بالديمومة والاستمرارية والتعددية ومن خلال زيادة ميزانيات البحث والتطوير عن طريق وزارة التعليم العالي في البلد او من خلال قاعدة كبيرة من الممولين او المانحين

---

*مديرة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

عبر تشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية في دعم هذه المراكز من خلال اجراء نوع من التعاون بينهما لتحقيق منافع متبادلة.

٤- ضرورة حضور شخصيات عامة ومهمة للمؤتمرات والندوات التي تعقدها المراكز، وما يتبعه من قدرتها على التقريب بين النخبة والأكاديميين.

٥- اصدار مطبوعات محكمة والعمل على زيادتها.

٦- محاولة اكتساب سمعة جيدة من خلال اقامة شبكة من العلاقات مع جهات ومنظمات دولية ومحلية.

٧- التغطية الاعلامية للأنشطة العلمية في هذه المراكز، وتواجد افرادها في البرامج الحوارية في الاذاعة والتلفزيون، والكتابة في الصحف والمجلات، وايجاد موقع الكتروني لها وبأكثر من لغة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وتحميل دراساتها وانشطتها على هذه الوسائل.

٨- تنظيم المؤتمرات والندوات بشكل دوري او طارئ لمناقشة قضايا مختلفة واستغلال علاقتها بالمؤسسات السياسية لنشر افكارها وآرائها قبل جلسات الاستماع في البرلمان.

٩-خاصية التواصل مع:

اولا: المراكز البحثية الاخرى الداخلية والخارجية من اجل كسر العزلة والوصول الى مصادر المعلومات والاطلاع على التجارب والافكار والمستجدات العلمية.

ثانيا: التواصل مع الجهات العليا في الدولة او ما يسمى مصادر القرار والذين يمكن ان يلجأوا الى هذه المراكز لبناء تصورات معينة او بلورة افكار تحتاج اليها الادارة السياسية مما يمكن ان يجعل من هذه المراكز بمثابة هيئات استشارية لها او خطوط خلفية لصانع القرار.

١٠-اعداد مقترحات قوانين واوراق اكاديمية وبحثية.

١١- غياب الاهتمام بالكفاءات العلمية والاستفادة منها في مختلف المجالات.

نجد في الواقع العراقي ان البيئة المحيطة غير مؤاتيه لتفعيل دور مركز الابحاث لأسباب عدة منها:

١- النقص الكبير في الاستثمار في التعليم والبحث العلمي اذ ينظر لهذا الموضوع نظرة قاصرة كونه إنفاق هامشي ونشاط ترفي يجري إنفاق اموال عليه من اجل الوجاهة الاجتماعية وليس من اجل تحقيق انجازات علمية.

٢-عدم وجود البيئة العلمية المناسبة فالمناخ العام للبحث العلمي ليس منتجا للتقدم.

واقع الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

ا.م.د. سداد مولود سبع *
م.د. ماجد حميد خضير *

إن الدبلوماسية، يقصد بها مجموعة وسائل الاتصال والتفاعل ما بين دولة ما، وما بين النظام الدولي بصورة عامة. والتي تتطلب وضع مجموعة من الاهداف والخطط لتحقيق التفاعل والاتصال الفاعل بين الدولة وبين محيطها الاقليمي والدولي. وعليه فان الدول غالباً ما تضع لها مجموعة من الركائز والقواعد الاساسية لرسم سياساتها الخارجية، فضلاً عن بناء المؤسسات والهياكل الرسمية وغير الرسمية، الخاصة بها للارتقاء بدبلوماسيتها الى المستوى المطلوب وبما يليق مع تطلعات واهداف البلد الخارجية، وعلى أكثر من مستوى، ولا يقتصر الامر على الصعيد السياسي، إنما يشمل الصعيد الامني، والاقتصادي، والثقافي. وهذا يتطلب الاتصال والتفاعل مع النظام الدولي، وايضاً يتطلب وجود مجموعة من المؤسسات والادوات الفاعلة لتعزيز العلاقات البينية، لاسيما وان الدبلوماسية تعد احدى ادوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، لذا فان الدبلوماسية الفاعلة تعمل على تعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة، فضلا عن الدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج، وتمثيل حكومات بلدانهم في المناسبات والمحافل الدولية

والدبلوماسية الفاعلة والناجحة تسهم كذلك، بشكل أو باخر في كسب التأييد والاقناع في القضايا التي يحاول البلد اقناع المنظمات الدولية، او المجتمع الدولي بها، وهنا تكون آلية ايصال المعلومة، وفن التفاوض وتقييم مساره، والتعامل مع التطورات والاحداث المفاجئة دوراً في انجاح الدبلوماسية لأي بلد.

وبما ان الدبلوماسية هي احدى اهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، فأنها تتأثر بشكل او باخر بعملية صنع السياسة الخارجية التي تخضع لتأثير متغيرات وعوامل البيئة الداخلية والخارجية، وبما ان البيئة الداخلية عامل مؤثر وفاعل كبير السياسة الخارجية العراقية، وعلية فان الدبلوماسية العراقية تأثرت وتراجعت فاعليتها منذ العام ٢٠٠٣، ومرت بمراحل من ضعف الاداء بسبب طبيعة البيئة الداخلية، وانكفاء العراق نحو مشكلاته الداخلية.

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
*كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

وهناك مجموعة من الاجهزة تشترك بعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية، منها ما هو غير رسمي ، والرسمية تختلف وفقاً لطبيعة النظام السياسي، وايديولوجية صانع القرار، وطبيعة

الاطر الدستورية. وفي العراق حدد الدستور، الدائم العام ٢٠٠٥، الجهات المعنية بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية في العراق، إذ منح كل من رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، مهمة رسم السياسة الخارجية العراقية، ولأن البرلمان العراقي يعد السلطة التشريعية العليا في البلاد فأنه يعد مسؤولاً مباشراً في رسم السياسة الخارجية للعراق، فضلاً عن دور لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي في المساهمة بذلك الامر، أما الأجهزة غير الرسمية نصيب في ذلك مثل الأحزاب السياسية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الرأي العام، جميع هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعطي انطباعاً كبيراً عن اهمية السياسة الخارجية العراقية، وعن طبيعة القضايا المعقدة التي يجب ان تعالجها وتتصدى لها في ظل بيئة اقليمية ودولية متصارعة ومتنافسة.

والعراق له عمق حضاري وتاريخي كبير ومتنوع، ومن الطبيعي ان يكون له طموحات كبيرة ً، على المستوى الدبلوماسي لا سيما انه يقع في منطقة استراتيجية مهمة وله جوار متعدد حضارياً وقومياً ينقسم بين جوار عربي، واخر اسلامي جعله في مفترق طرق يتطلب منه ان يتبنى نهجاً سلمياً تواصلياً بين بيئته الاسلامية والعربيةً لا سيما وانه عضو فعال في جامعة الدول العربية.

وفي ظل التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، وانتقاله من نظام شمولي الى نظام سياسي يتبنى الديمقراطية، والذي تتطلب تدخلاً خارجياً لإزاحة النظام السابق، الا ان تركه ذاك النظام من الديون الخارجية التي بذمة العراق للدول الدائنة، وارتفاع قيمة الدين الخارجي نتيجة الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينيات الذي ادخل العراق بموجبه وفقا للبند السابع، والتي تزامنت مع زيادة توتر العلاقات مع اغلب بيئته الاقليمية والدولية، كل هذا كان له تأثير في تحجيم دور الدبلوماسية العراقية، بسبب حالة الضعف والانهيار التي رافقت اضعاف الدولة العراقية.

وترافق مع التغيير السياسي الذي شكل هو الاخر تعقيداً للدبلوماسية العراقية الذي تأثر بظاهرة عدم الاستقرار الامني نتيجة لعوامل عدة اهمها الوعود الامريكي وما اثاره من حدة اختلاف مجتمعي وسياسي، ومن ثم تعرض العراق لضغط الارهاب العابر للحدود والذي اثر على الشأن الداخلي العراقي، وحتى على علاقاته الاقليمية والدولية، بسبب اتهام الحكومة العراقية في أكثر من مناسبة بعض دول الجوار بتمرير الارهابيين الى العراق، والتدخل في شؤونه. مما أثر سلباً حتى على البيئة الداخلية والتي شهد حالة من التنافر السياسي وحدة استقطاب سياسي بين الفرقاء السياسيين، الذي هيمن على مشهد بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مما انتج دولة مسلوبة الارادة بسبب التدخلات الخارجية الاقليمية، والدولية .

هذه الظروف الداخلية انعكست بشكل مباشر على اداء الدبلوماسية العراقية التي اتسمت بالضعف مقارنة بحجم الطموحات، وهذا كان دالة على وجود مكامن ضعف مؤسساتي في داخل

منظومة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وضبابية الاهداف المرجوة منها، وضياع بوصلة الاتجاه في سياسة العراق الخارجية. فالعراق كان قد تراجع عربياً على المستوى الدبلوماسي الى ما يشبه مقاطعة من الجانبين العراقي والعربي والاتجاه عوضاً عن ذلك الى ما يشبه عزلة داخلية كانت خياراً غير محسوب النتائج فالعراق يحتاج لعمقه العربي ويحتاج لانفتاح عربي على التجربة السياسية الجديدة التي ارسلت رسائل غير ايجابية تجاه المحيط العربي الذي كان ولا يزال متخوفاً من تنامي نفوذ اقليمي غير عربي اثر بدوره في التباعد عن جواره العربي وهو امر اضعف كثيراً من الدبلوماسية العراقية وجعلها تبدو وكأنها انعكاس لنفوذ بعض دول الجوار غير العربي وخطاب سياسي خارجي يعبر عن ردود افعال لا عن افعال نابعة من احتياجات الدولة.

ومما تقدم ما تقدم فان الدبلوماسية العراقية مكبلة بقيود ابعد بكثير من امكاناتها المادية وغير المادية المتواضعة. فعملية اخراج العراق من البند السابع، وكذلك الحرب على الارهاب والمديونية الخارجية فضلاً عن الجدل السياسي، بخصوص تواجد القوات الاجنبية داخل العراق والمعاهدة الامريكية العراقية واتفاقية الاطار الاستراتيجي والتي كان من نتائجهما وجود تحالف دولي لمقاتلة تنظيم "داعش" الارهابي كلها عوامل اسهمت في اضعاف السيادة العراقية بوجود تضليل اعلامي كبير للخلط بين متطلبات الامن القومي العراقي ومتطلبات المصلحة الوطنية العليا ومحاولة جر العراق لسياسة المحاور المتضاربة والتي دفع العراق جراءها تضحيات جسيمة في الارواح والممتلكات وعرض الاستقرار الامني والسياسي لهزات عنيفة اضعفت مصداقية الدبلوماسية العراقية كثيراً .

البديل عن كل تلك الاخفاقات هو اجراء عملية موائمة كبرى بين متطلبات المصلحة الوطنية، وثوابت الامن القومي، واتباع سياسة مستقلة نسبياً، تأخذ في الحسبان البعد العربي كعنصر بناء فعال في الاستقرار السياسي، واتباع سياسة خارجية براغماتية بعيدة عن الادلجة القومية، والعنصرية، والمذهبية المتطرفة. سياسة خارجية تكون انعكاساً للتنوع القومي والمذهبي في اطار وطني جامع يصب في خدمة المصلحة الوطنية العراقية ولا تتنصل من التزامات العراق الخارجية. وقد حاول العراق بعد الانتصار على "داعش" الارهابي وبضغط خارجي تفعيل الدبلوماسية العراقية، وفي مسعى عراقي لتهدئة الأوضاع في المنطقة ولاسيما في محيطه العربي، فقد استضافت بغداد في اب/٢٠١٩ اجتماعاً ثلاثي لوزراء خارجية كل من العراق محمد علي الحكيم ، ووزير خارجية مصر سامح شكري، ووزير خارجية الأردن أيمن الصفدي والهدف من الاجتماع مناقشة القضايا الأمنية المشتركة وعلى رأسها تخفيض التوتر الحاصل في المنطقة على خلفية الصراع الإيراني – الأمريكي، فضلاً عن تخفيف التوتر في منطقة الخليج العربي، الى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة. ويأتي هذا الاجتماع الثلاثي امتدادا للاجتماع الذي عقد في اذار/٢٠١٩ في القاهرة بين كلا

من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي والملك الأردني عبد الله الثاني. ويعطي هذا التغيير مصداقية لفرضية ان السياسة الخارجية تصنع في الداخل وتنفذ في الخارج مع الاخذ في الحسبان اهمية المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية لنجاح اي سياسة خارجية وأية عملية دبلوماسية تحاول تنفيذها.

المتغير الاخر في تفعيل الدبلوماسية العراقية هو متغير الطاقة (النفط والغاز) فقد ادى ارتفاع انتاج الغاز في العراق الى ١.٤ بليون قدم مكعب خلال عام٢٠٢٠، الى رفع موقع العراق في الدول المنتجة للغاز، الى جانب ارتفاع حجم الاستثمارات في مجال التنقيب عن النفط اعاد للدبلوماسية العراقية المسار السليم عبر خطوات عملية ملموسة للحفاظ على المصالح العراقية من جهة ومحاولة التخفيف من التصعيد الحاصل في المنطقة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، من جهة أخرى وهو مؤشر على امكانية تعزيز الدبلوماسية العراقية، اذا ما اعتمدت على النهج البراغماتي في سياساتها الخارجية ازاء البيئتين الاقليمية والدولية، وسياسة النأي بالنفس عن سياسة المحاور الاقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة.

محددات الأداء الدبلوماسي العراقي:

دراسة في المحددات الداخلية

أ.م.د. سليم كاطع علي*

تشكل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، الذي يتضمن تحقيق الاهداف الخارجية التي تسعى الى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً وضعها الاستراتيجية تتضمن سلسلة من الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الاهداف، وهنا يمكن القول بان عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي على ضرورة تحديد الاهداف الخارجية، الى جانب اختيار الوسائل او الادوات التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ان السياسة الخارجية لأية دولة لا يمكن ان تُرسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها، أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من العوامل التي تشكل اهم محددات السياسة الخارجية للدولة، وكالآتي:

١.المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، وانماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، والتيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، والافعال وردود الافعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، والضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والاعراف الدولية والمبادئ والاخلاقيات الدولية، والرأي العام العالمي.

٢.المحددات الداخلية: وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واوضاعها الداخلية، وتشتمل على محددات: جغرافية مثل الموقع، والمساحة، والتضاريس، والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، او كفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم والأيديولوجيات، والعقائد وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الاجهزة الدبلوماسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية او اجتماعية.

وعليه، فان السياسة الخارجية للدولة بجميع قنواتها لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف الى تحقيق اهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ ان تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لاستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلاً عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الاقليمية والدولية.

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

إذ تعتمد السياسة الخارجية للدولة مجموعة من الادوات والوسائل، فضلاً عن تعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف. وتعد الدبلوماسية إحدى أهم أدوات السياسات الخارجية للدول، وهي العملية التي يتم خلالها اتصال حكومة دولة معينة بأجهزة صنع القرار في حكومة دولة اخرى اتصالاً مباشراً بما يضمن للدولة من خلالها موافقة الاطراف الاخرى على خططها واهدافها، ويشكل التفاوض الاداة الفاعلة والغاية التي تنشدها الدبلوماسية في ترتيبها للعلاقات الدولية إنطلاقاً من ان الدبلوماسية هي الاداة السلمية في تبادل العلاقات بين الدول والتي تهدف لإزالة اسباب الخلاف والعداء بينهما.

وعليه، يتوجب على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي اعتماد مبدأ المبادرة بدلاً من ردود الفعل، عبر التعامل مع الواقع الدولي والاقليمي، وتقدير ظروفه والاوضاع القائمة فيه تقديراً واقعياً، وحساب الامكانات الذاتية المرتبطة بالعراق، لكي يحافظ العراق على الموضوعية في بناء علاقاته الدولية، وهو ما يتطلب ترويض الواقع وتوظيفه خدمةً للمصلحة العراقية، والقبول بالتحقيق المرحلي للمنفعة الذي يقره الواقع، لكي تصل فيما بعد الى المنفعة الأكبر وفق ما هو مخطط له. وهو ما يضع العراق اما متطلب اساس يتمثل باعتماد نهج متكامل لجوانب العلاقات المتعددة الاقتصادية منها، والسياسية وفق قراءة موضوعية لمعطيات الواقع، عبر الحركة وسماتها الابداعية المبنية على الوعي المسبق والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها.

ومن أجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية، فالأمر يتطلب إتباع دبلوماسية الانفتاح على آفاق جغرافية جديدة، أي التنويع الجغرافي للدبلوماسية، عبر تطوير وتوسيع نطاق الدبلوماسية من خلال التأقلم والتكيف مع البيئة الدولية الجديدة، فضلاً عن توسيع جغرافية المصالح في عالم متغير يزداد تعقيداً وترابطاً، إعتماداً على علاقات إقليمية متنوعة وشراكة مع البلدان المختلفة، وبما يضمن المصالح الوطنية العراقية.

وعلى الرغم من ان السياسة الخارجية العراقية، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، انطلقت من ثوابت ومنطلقات جديدة، للتعبير عن المبادئ والاهداف والتطلعات الاستراتيجية، الى جانب الدفاع عن سمعة العراق الدولية، إلا ان الواقع يؤشر وجود مجموعة من المحددات الداخلية، والتي تشكل تحدياً من جانب آخر امام تفعيل الدبلوماسية العراقية، وهي:

١.تحديد الاهداف والاولويات: إذ هناك ضرورة الى ان تكون المصالح الوطنية متطابقة مع أهداف السياسة الخارجية، وترتيبها وفق سلم الاولويات. بمعنى ان السياسة الخارجية العراقية يجب ان تعتمد ترتيب لأولويات اهدافها، لكي تتسنى لها المفاضلة بينها في حالة تعارض هذه الاهداف مع بعضها، او في حالة قصور الامكانيات عن تحقيق هذه الاهداف مجتمعة. ويأتي في مقدمة هذه الاولويات وكالآتي:

أ. حماية الامن الوطني وسلامة الكيان الاقليمي للدولة.
ب. دعم قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة بصورها المختلفة.
ت. تأمين الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة.
ث. الدفاع عن قيم المجتمع واهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية.
ج. الدفاع عن الأيديولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دولياً.

٢.عتماد التخطيط الاستراتيجي: تشكل عملية التخطيط أهم خطوات بناء السياسة الخارجية، عبر تحديد التكاليف والارباح للخيارات والاهداف المطروحة. فالدول الحديثة لا يمكن لها ان تحتل مكاناً يليق بسمعتها وهيبتها الدولية من دون ان تضع لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى تتناول جميع جوانب حياتها السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والاقتصادية، بما يتفق ومصالحها وتراثها القومي والفكري والحضاري.

إذ تعاني السياسة الخارجية العراقية من ضعف التخطيط الاستراتيجي، والقدرة على استشراف المستقبل عبر جمع المعلومات وتحليلها من اجل إنجاز مهمة او تحقيق هدف معين، لا سيما وان الوظيفة الاهم في عملية التخطيط هي صناعة الخيارات في السياسة الخارجية. والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية يتمثل بالاستراتيجية السياسية الخارجية الذي تعبر فيه السياسة الخارجية عن خطوطها ومرتكزاتها الاساسية، وتأتي الدبلوماسية لتأخذ بهذه الخطوط والمرتكزات التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها موضع التنفيذ والتطبيق.

٣.توحيد الرؤى السياسية: ان السياسة الخارجية للدولة هي بالحقيقة إنعكاس للسياسة الداخلية، يتطلب توحيد الجبهة الداخلية للعراق، عبر لملمة التنافر واختلاف الرؤى السياسية بين القوى السياسية العراقية، والتي أصبحت تشكل تهديداً فعلياً لمدى فاعلية السياسة الخارجية العراقية سواء في التفاعلات الاقليمية، او الدولية.

إذ ان اختلاف توجهات الاحزاب على صعيد المواقف في السياسة الخارجية وتدخلاتها غير المؤسساتية أضعف من مسارات الدبلوماسية العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة اتخاذ القرار السياسي الخارجي. ولا شك فان تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي، وتحدد نوعية العلاقات الدولية للبلد، انعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي، وعلى ماهية اهداف السياسة الخارجية العراقية.

٤. اعتماد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الافكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في

البيئتين الاقليمية والدولية، إذ ان الفكر السائد في بيئة سياسية معينة قد يؤثر إيجاباً أو سلباً على طبيعة إدراك الدولة لمكانتها، وطبيعة دورها ومواقفها من التحالفات وتوازنات القوى في المحيط الخارجي، وهو ما يتطلب من الدبلوماسية العراقية إعتماد مبادئ عدة منها:

أ. الابتعاد عن ثنائية العدو والصديق.

ب. تبني الفكر البراغماتي في تحديد خيارات المواقف في السياسة الخارجية.

ج. تبني الحدود الاستراتيجية في تحديد اولويات السياسة الخارجية.

وعليه، ومن اجل انجاح الدبلوماسية العراقية هناك حاجة الى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم عداوة أي طرف من الاطراف.

ففي ظل ارتباك الوضع الاقليمي وتعدد ازماته يمكن القول ان الحنكة السياسية الدبلوماسية العراقية تستوجب فرضية عدم استعداء أي طرف اقليمي، والشروع بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول الاقليم عموماً، وعلى المنظومة العربية والخليجية تحديداً، فمن منطق الحكمة في الاستثمار السياسي ان يكون موقف العراق متوازناً مراعياً بين ثوابته الدستورية ومصالحه الوطنية العليا، وان تكون لديه الارادة التامة في لعب دور الوسيط، اذا ما طلب احد اطراف الازمة ذلك صراحة مع عدم اعتراض الطرف الاخر، إذ ان المقبولية لأطراف الازمة فضلاً عن الحيادية من العوامل المهمة لإنجاح جهود الوساطة.

ولا شك فان استمرارية السياسة الخارجية العراقية، ومدى نجاح الدبلوماسية في المستقبل يتوقف على متغيرين رئيسين هما:

١.طبيعة الوضع الداخلي: العراقي من حيث تكريس مبدأ الديمقراطية التوافقية والمحاصصة السياسية، وتباين الطروحات الفكرية والايديولوجية والرؤى بين القوى والاحزاب السياسية، مما ادى الى تباين المواقف حيال العديد من الازمات الاقليمية، وانطلاقاً من ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية مما يتطلب توحيد الجبهة الداخلية وضرورة الموازنة بين منهج الدولة الثابت ومراعاة الخصوصية السياسية لهذه القوى في سبيل كسب الاطراف الاقليمية والدولية، للحصول على الدعم اللازم الذي يحتاجه العراق مستقبلاً.

٢.طبيعة الوضع الاقليمي: الذي يمثل ساحة جيبوليتيكية لصراع الارادات والتنافس بين القوى الاقليمية سعياً وراء تحقيق اهدافها ونفوذها في المنطقة. فضلاً عن حالة الاستقطاب الشديد التي يتسم بها النظام الدولي بين الولايات المتحدة الامريكية ومن يساندها في المنطقة، وروسيا الاتحادية

وحلفائها الذي اصبح حقيقة لا يمكن نكرانها، وهو ما له اثار سلبية على الوضع الداخلي لدول المنطقة عموماً، وعلى العراق تحديداً، مما يستدعي من صانع القرار السياسي الخارجي العراقي اعتماد منهج الوسطية في القرار الخارجي، وعدم الاصطفاف، او التمحور في أي من سياسات المحاور في المنطقة، فلدى العراق خلافات ومشكلات مع دول المنطقة وان سياساته يجب ان لا تبنى على هذه الخلافات وانما العلاقات يجب ان تبنى على اساس المشتركات وهي كثيرة والانطلاق منها لتوسيع المساحات المشتركة والمنافع المتبادلة التي تسمح بحل الخلافات لاحقاً.

وفي ضوء ما تقدم، ومن اجل ضمان فاعلية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الاقليمية والدولية، فالعراق بحاجة ماسة لتنشيط دبلوماسية متعددة الابعاد، إنطلاقاً من مبدأ البراغماتية المتوازنة تجاه القضايا المختلفة، وتطوير علاقاته مع الدول الاخرى على المستوى الاقليمي والدولي. وهو ما يستلزم الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع بقية الدول، بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، التي هي ضرورية سواء في أوقات السلم او الحرب، اذ لابد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين أطراف التفاوض، كما ولابد من معالجة العقبات التي تواجه العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لتمكين الوسيلة الدبلوماسية من تحقيق اهدافها.

ومما تقدم، نخلص الى ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، يجب ان تصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخيرها للأدوات والوسائل كافة الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف، وهو ما يتطلب ادراكاً موضوعياً للوضع العراقي الداخلي، وحقائق النظام الدولي الحالية، والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين اداء السياسة الخارجية العراقية وصولاً الى تحقيق اهدافها، والتخلص من الضغوطات الاقليمية والدولية كافة. ومن ثم فان دعوات العراق نحو الانفتاح الاقليمي والدولي، والسعي نحو تحقيق السلام والتعاون البناء بين مختلف الاطراف الاقليمية، يجب ان لا يكون مجرد خطاب سياسي مرحلي، فهو لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التي يحملها التاريخ، وإنما ضرورة تجسيد ذلك بأطروحات علمية وواقعية تتناسب وظروف البيئة الاقليمية والدولية، ومصالح واهداف العراق.

الهوامش...

١-محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٣٣١.
٢-د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٩١.
٣-د. فكرت نامق العاني، النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (١١)، ٢٠٠١، ص ص ١٦ - ١٧.
٤-د. يسرى مهدي صالح ود. فايق حسن جاسم، الحياد الاقليمي في سياسة العراق الخارجية، مجلة النهرين، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الخامس، تموز ٢٠١٨، ص ٦١.
٥-عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٨.
٦-محمد طه بدوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣.
٧-د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص ٢٨.
٨-علي حسين حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣: بين ضرورات دور اكاديمي وتجليات الواقع، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٨)، ٢٠١١، ص ٢٣٠.
٩-د. سعد السعيدي، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد إنتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤١)، ٢٠١٠، ص ٣٤٩.
١٠-د. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٥٧.
١١-علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨ ، ص ٢٣٥ . ٢٣٦

م.د حسين علي مكطوف *

م.د عبير محمد عبد

بعد تغيير المعادلة السياسية في العراق عام ٢٠٠٣ دخلت السياسة الخارجية العراقية مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير وفقدان العراق لسيادته الوطنية ، اذ شهد الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية ، فضلاً عن بيئته الدولية والإقليمية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة انعكست في تعاملها مع ما يجري في العراق يمثل أحدى الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة، أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير ، اذ تركت الهيمنة، الأمريكية في منطقة الخليج العربي تأثيرا سلبياً ازاء أي دور فاعل مستقل للعراق عن هذه الهيمنة وما يترتب عليها من استرا تيجية متعارضة

تميزت الدبلوماسية العراقية خلال المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ ، بإشكاليات كبيرة أفضت إلى الكثير من الإخفاقات الواضحة في انجاز المستوى المطلوب من مهام الدبلوماسية العراقية الجديدة ، بسبب الإشكاليات التي أملتها قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع، لاسيما في المجال السياسي ، من شروط اضعفت العمل السياسي الخارجي ، فضلاً عن استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية كما أن الدبلوماسية العراقية عانت خلال المدة الماضية من تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية المشاركة في السلطة إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم السياسية الخارجية العراقية وتحدد نوعية العلاقات الدولية.

ومن هنا فقد اصبح العراق بحاجة ماسة لدبلوماسية جديدة وبناءة لها القدرة على التعبير عن شكل ونوع وهدف التغيير السياسي والتطلعات السياسية الخارجية الجديدة للدولة العراقية وبشكل ايجابي والحفاظ على مصالح العراق وبناء صورة ايجابية لدى الدول العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام، قائمة على أساس محو الصورة السلبية قبل عام ٢٠٠٣ وأقناع الجميع لاسيما دول الجوار بجدوى قيام عراق قوي وديمقراطي ، والمساعدة في مواجهة التحديات التي تواجه العراق والتي من بينها الإرهاب والفساد والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، والحصول على الاستثمارات الأجنبية الخارجية والمساعدات اللازمة لإعادة اعمار العراق بشروط ميسرة ومقبولة، فضلاً عن تمثيل العراق في المؤسسات والمحافل الاقليمية والدولية ومختلف الانشطة الاخرى.

---

*جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

ان إدارة المعطيات الحيوية للسياسة الاقليمية يساهم في تغيير المسار الذي تقوم عليه الدبلوماسية العراقية اليوم ، وهذا بدوره يتطلب فهم وأدراك المعادلات الاستراتيجية القائمة فعلا ، فالمحددات والعوائق الدولية والداخلية التي تحيط بصانع القرار والمخطط الاستراتيجي تدفعه الى تغيير منحى التعامل تكتيكياً مع القوى الاقليمية ، فمن جهة ما زال التأثير الأمريكي على صانع القرار العراقي يشكل ضغطاً على خياراته الخارجية ، فضلاً عن التأثير الذي تخلقه القوى السياسية العراقية في هذا الشأن ، الى جانب ذلك أدى التوسع الذي قامت به الجماعات الارهابية في سوريا والعراق حالة من الإدراك الجديد بخطورة الموقف لاسيما اتساع حجم التهديد الذي تزامن مع نشر تنظيم "داعش" خريطة تصوره لما يسمى ب"الدولة الإسلامية" تضم الكويت إلى جانب لبنان والعراق والأردن وسوريا والأراضي الفلسطينية ، وهذا ما استدعى من بعض دول الجوار الجغرافي للعراق من التعبير عن مواقف جديدة ساعدت في اعادة تعريف المواقف الاقليمية من هذه الجماعات وساهمت كذلك في انتاج ، خارطة جديدة من التفاعلات مرتبطة بصياغات مختلفة عن السابق لعل في مقدمتها السعودية التي تبنت خطوات داخلية تتعلق بإصلاح النظام السياسي كما حصل مع اقرار قانون مكافحة الارهاب الى جانب تعديلات جديدة في هيكلية النظام السياسي جاءت بعد تغيير رئيس جهاز المخابرات السعودي الأمير (بندر بن سلطان) وتعيين الأمير (مقرن بن عبد العزيز) ولياً لولي العهد ، والتي تكشف مجتمعة عن احتمالات رغبة المملكة في تغيير مسار سياستها الخارجية وممارسة دور اقليمي جديد ، وما يعزز من التحول الداخلي في المملكة هو بروز جيل جديد من الامراء المتخرجين من الجامعات الأمريكية والأوروبية فعلى الرغم من عدم اختلاف المحتوى الفكري لهذا الجيل بشكل كبير وجذري، الا ان ملامح بروز بعض الشخصيات في الادارة الملكية يبدو واضحاً وذو تأثير كبير وهذا ما سيساهم في تنمية التصورات الجديدة والمنحى الاستراتيجي الذي سوف تتعامل من خلاله المملكة مع المتغيرات في البيئة الاقليمية على وجه الخصوص ، ومن ثم فان امكانية وصول قيادات سياسية من هذا النوع الى المملكة العربية السعودية سوف يساهم بلا شك في تغيير القناعات التي كانت قائمة وسوف يساعد صانع القرار السياسي العراقي من اعادة تعريف المصالح في ظل التهديد الذي تتعرض له المنطقة من جهة وعدم جدوى الصراع العقائدي من جهة أخرى .

ومن جهة أخرى فأن الاحتمالات التي يطرحها المختصون في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التقارب مع إيران بعد المفاوضات النووية سوف يمكن دول المنطقة من الوصول الى صيغ توافقية حقيقية بهذا الجانب، وبإمكان الدبلوماسية العراقية أن تلعب دوراً ايجابياً في التقريب بين مواقف دول المنطقة التي تشهد العلاقات فيما بينها توتراً ملحوظاً كإيران والسعودية من خلال استضافتهما مما يعطيه مكانة متميزة بين دول المنطقة.

ومع احتمالية انتقال الإرهاب من العراق إلى دول الخليج في ظل بعض السيناريوهات التي طرحت من قبل بعض الباحثين والاستراتيجيين في الولايات المتحدة، ومراكز الأبحاث الغربية بدأت تختلف الرؤى التي كان يحملها قادة الخليج، لا سيما بعد انطلاق بعض دعوات الجهاد داخل المجتمع الخليجي ، إذ تركزت هذه المخاطر في تشكل شبكات لتجنيد الشباب من الخليج للقتال في صفوف "داعش" و"جبهة النصرة" في سوريا على وجه التحديد، ونتيجةً لذلك بدأت تتشكل نسخ محلية ل"داعش" في بعض دول الخليج ، اذ أعلنت وزارة الداخلية السعودية في ٦ مايو عام ٢٠١٤ عن ضبط خلية تنتمي للتنظيم تتألف من ٦٢ عضواً معظمهم يحمل الجنسية السعودية، كانوا يعملون على تجنيد الشباب من السعودية واليمن للجهاد في سوريا . ومن ثم قد تكون أزمة تنظيم "داعش" مناسبة لتبني دول الخليج استراتيجية ذات أبعاد توافقية كما يرى البعض من المختصين، وهذه الاستراتيجية ينبغي أن تجمع بين احتواء المخاطر والتهديدات التي يطرحها العراق، والانخراط معه، والتي ستحكمها اعتبارات براجماتية قائمة على خلق مصالح اقتصادية مشتركة ، ففي ضوء التطورات التي يشهدها العراق ، لم يعد من مصلحة دول الخليج تجاهل ما يحدث فيه ، أو الاستمرار دون وجود علاقات "جيدة" مع العراق. فمن ناحية أثبتت التفاعلات ، منذ عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم ، أن بعض دول الخليج غير قادرة على احتواء تأثيرات الأزمات السياسية المتتالية التي مر بها العراق ، وتداعيات التجربة الديمقراطية فيه وهو ما دفعها إلى جانب عوامل أخرى ، للقيام بعمليات إصلاحية ، كما أن وجود جاليات عراقية في بعض هذه الدول سواء رجال أعمال أو سياسيين سابقين من أعضاء حزب البعث ، يجعلها معرضة للتأثر بصورة ما بما يجري في العراق، أكثر من قدرتها على التأثير في مسار التطورات فيه بسبب سلبية رد الفعل الناتج في هذا الأمر في ضوء المتغيرات المحيطة بهذا الجانب.

وبالاستناد الى جميع هذه المعطيات كان التحدي الأكبر أمام الادارة الخليجية أن تستجيب الى الاستراتيجية الدبلوماسية التي تبناها العراق وأن تتبنى آليات وخطابات جديدة تساهم في الانتقال من السلبية الى الايجابية في التفاعلات الثنائية معه ، وعليها ان تدرك ان العلاقات العراقية–الخليجية مهمة للطرفين وللمنطقة برمتها، كونها تؤثر في مجال الأمن والاستقرار بالنسبة لكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، بل إن آثارها تتعدى منطقة الخليج العربي لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية في السياسة الدولية ، علاوة على أن هذه العلاقات تزداد أهميتها في الظرف الحالي لأن المنطقة أمام تحديات ربما تهدد أمنها واستقرارها.

وأن استقرار الوضع الأمني داخل العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي يتطلب بطبيعة الحال سياسة خارجية هادئة قائمة على مبدأ التمسك بالخيار الديمقراطي لإرساء وبناء العراق الموحد ، ودعوة جميع أبناء الشعب للمشاركة بدور فاعل في بناء وإدارة العراق وبالطريقة التي تقود

إلى الانفتاح الدبلوماسي عبر الاستناد إلى الطرق الإبداعية لتغيير الاستراتيجيات والتكتيكات الخاصة بالعملية الدبلوماسية ، وبصورة تمكن من تجاوز الفشل وتحقيق نجاحات جديدة في خدمة العراق وتسجيل عودته فاعلاً مهماً في التفاعلات الدولية والإقليمية عبر إدامة علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة بين مختلف الدول. وهنا ينبغي على صانع القرار العراقي النأي بالنفس عن مختلف المحاور والتكتلات الجارية، أو التي ربما ستتشكل مستقبلاً، وضرورة إلتزام سياسة الحياد الإيجابي عبر المساهمة الفاعلة في إيجاد الحلول وتقريب وجهات النظر بين الأطراف ذات المصالح المتناقضة، وإظهار العراق كفاعل مهم للبناء والتعاون وبما ينعكس إيجابياً على الوضع العراقي سواء داخلياً ام خارجياً

ولابد ان تدرك الدول الخليجية ان لها دوراً ومسؤولية في استقرار العراق وأمنه بحكم الموقع الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وإدراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة. ومن هنا قد سعت الدول الخليجية إلى الاطمئنان على وضع العراق واستكمال الحوارات الجادة مع القيادة العراقية للتوصل الى تحقيق الأمن والاستقرار للعراق الديمقراطي بحيث تشعر العواصم الخليجية بالأمن والاطمئنان تجاه علاقاتها بالعراق على قاعدة اعتمدتها "بان امن العراق هو من الأمن الخليجي". مما أدى إلى ظهور رغبة جدية في تحريك العلاقات وطي صفحة الماضي والخلافات وبدء التعاون ألامني والسياسي مع رغبة الحكومة العراقية الجديدة بالانفتاح على جميع الدول العربية والإقليمية وتصفير الخلافات معها.

وعلى الرغم من هذه المعطيات المحددة للسلوك السياسي الخارجي الوطني انتهجت الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠١٤ دبلوماسية تعاونية عالية المستوى استهدفت تغيير القناعات السابقة وانتاج تعريف جديد لمكافحة الارهاب سيما مع السعودية والكويت التي لم تكن تحظى العلاقات معهما في السابق الا بتبادل الاتهامات ويبقى أمام جميع هذه المعطيات اشكالية التمييز فيما تستهدفه الدبلوماسية وهل سنكون أمام ادارة أم وساطة توفيقية مؤقتة كنتيجة لتهديدات جماعات داعش للإقليم.

وإذا ما سلمنا بصعوبة الادارة الاقليمية في المرحلة الراهنة فان من شأن الوساطة التوفيقية التي تتبناها الحكومة العراقية أن تقلص من حجم التهديد وتزيد من حجم الشراكة الاقليمية وهذا ما سيجعل مخططي استراتيجية الشؤون الخارجية أمام منحى التعاون المؤقت حيال العراق بدلاً من الصراع بيد إن المهم في هذا الشأن هو استعداد قادة العراق لتجاوز التحديات المحتملة للتهديدات الجديدة.

قد تكون سياسة الحياد التي تبناها العراق في وثائقه الدبلوماسية واعلاناته الاقليمية والدولية ذات أثر مهم في هذا الجانب سيما مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التحكم في القنوات الداخلية التي تستخدمها بعض دول الاقليم ، اذ ان التبدل في المحفزات الاجتماعية والانتقالات المرغمة التي

سببتها جماعات داعش من شأنها أن تغير القناعات السابقة مع التفكير بعدم السماح لتجدد هذا الواقع مستقبلاً ، وهو ما يعطي العراق بفعل التكامل الخدماتي والاقتصادي فرصة لتغيير التفاعل الاجتماعي وخلق بيئة مواتية للسياسة العامة ومع ذلك فانه ليس من السهل التعامل مع صياغات المستقبل في ظل الديناميكية المرتبطة بالمعطيات الاقليمية وعدم تبلور سلوكيات واضحة من التوازنات القائمة ، وهذا ما يجعلنا أمام منحى التبدل المستمر وهو ما سينعكس على مستقبل الحراك الدبلوماسي للعراق حيال البيئة الاقليمية . ويمكن في هذا الجانب أن نلاحظ مشهدين: المشهد الأول والذي يمكن التعبير عنه بإدارة الموقف الاقليمي، إذ يرتبط هذا المشهد بنجاح الدبلوماسية العراقية الهادفة الى تقليص الصراع القيمي بين أطراف التوازن الاقليمي مما ينعكس بدوره في أن يكون العراق الطرف الشريك بدلاً من الطرف المتنافس عليه. وهذا ما ركزت عليه دراسة تقدم بها مركز الأمن الجديد الى مركز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية توصي بضرورة دمج العراق ببيئة أمن المنطقة في ظل التهديدات والشواغل الأمنية المشتركة للعراق والخليج، مستهدفة بذلك ابعاد العراق عن المحور الذي تتزعمه إيران الى حد ما، ووفقاً لهذه الصياغة فان مساعي الدبلوماسية الجديدة تستهدف الانتقال الى الشراكة مع الأطراف الاقليمية وخلق اتجاهاً للتقارب في الرؤى بشأن التهديدات مما يقلل حالة الصراع على النفوذ.

إن توجه الأداء الدبلوماسي الوطني نحو توظيف الدبلوماسية في مجال مكافحة الإرهاب ودعم الأمن الوطني سوف تمكن العراق من إيجاد البيئة الإقليمية المواتية لمواجهة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون مع دول الجوار في هذا الجانب.

وختاماً يمكن القول ان نجاح الدبلوماسية العراقية في تحقيق أهدافها لابد أن تكون السياسة الخارجية للدولة واضحة المعالم والأهداف، خالية من التناقضات السياسية وتحدد خططها المستقبلية وتنفذ خططها بعيدة المدى ، لأن التناقض يؤدي لأرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول، ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الإستقرار والمصداقية الدولية فضلاً عن ذلك من الضروري الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الإقليم والمجتمع الدولي، التي تعد من أهم سمات السياسة الخارجية الناجحة، فلابد للدولة أن تسير وفق خط مستقيم في سياستها الخارجية والتي تهدف من ورائها مراعاة مصالح وأهداف الدول عامة والحفاظ على السلام العالمي واستقرار النظام الدولي. لذا لابد للحكومة العراقية بعد إدراكها للوضع العراقي الحالي وحقائق النظام الدولي الحالية الاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين أداء السياسة الخارجية العراقية، وصولاً الى تحقيق أهدافها والتخلص من كافة الضغوطات الإقليمية والدولية. فالاستراتيجية هي الوسيلة التي تستخدمها الدولة وصولاً لتحقيق الأهداف.

(المصادر)
(١) اياد عبد الكريم مجيد و برهان علي محمد ، الدبلماسية العراقية حيال العالم العربي قبل عام ٢٠١٨ : دراسة تحليلية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١٤ ، ٢٠١٨ .
(٢)ايمان رجب ، تأثيرات الحرب ضد داعش على سياسات الخليج تجاه العراق، القاهرة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤ ، متاح على الرابط الالكتروني http://www.rcssmideast.org/Article/2647
(٣)جاسم يونس الحريري، السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مجلة شؤون الأوسط العدد ١٢٩ ، بيروت، ٢٠٠٨
(٤)حسين علاوي خليفة، إدارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الأمن الوطني العراقي ، مجلة قضايا سياسية ،جامعة النهرين، العدد ٣٧ – ٣٨ ، ٢٠١٤
(٥)خلود محمد خميس ، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا بعد عام ٢٠٠ ، المجلة الدولية والسياسية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٤ .
(٦)سعدون شلال ظاهر وسلام مجهول ، رؤية مستقبلية لمواجهة الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ٢١ ، ٢٠١٥ .
(٧)سليم كاطع علي ، أولويات الدبلوماسية العراقية في مرحلة ما بعد داعش ، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ، ٢٠١٨ ، متاح على الرابط الالكتروني mcsr.net/news381 1/4
(٨)علي فارس حميد وقحطان حسين طاه ، الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد ٢٨ ، جامعة بابل ، ٢٠١٦
(٩)كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مركز الدراسات الدولية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٤.

دور السياسة الخارجية العراقية في تفعيل الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د. عبير سهام مهدي *

أ.م.د. عمار حميد ياسين

تشير الأدبيات السياسية إلى إن السياسة الخارجية أتسمت بأهمية خاصة فهي المحور الرئيس للأمن القومي لأية دولة، ومنها الأمن القومي العراقي، والأداة التي تتحرك من خلالها أي دولة لتحقيق ديمومة واستمرارية ضمان حماية مصالحها والدفاع عنها في حالة تعرضها للإخطار أو المؤثرات سواء أكانت خارجية، أم داخلية، ونظراً لدورها الفاعل أصبحت محط اهتمام صانع القرار في أية دولة بعدها الأداة الفاعلة للتعبير عن الخطاب، أو السلوك السياسي الخارجي، ثم أنها باتت المحرك الأساس لتفاعل أنماط السياسة الخارجية على النحو الذي يحقق ما تهدف إليه الدولة للحصول على حزمة من المكاسب الايجابية التي تصب في خانة خدمة أهداف الإستراتيجية العليا للدولة في المستقبل المنظور.

بيد إن ما تقدم يتأثر بمدى إمكانية الدولة على توظيف مفردات قدرتها على نحو هادف ومؤثر ضمن إطار البيئة الخارجية، إذ تنطوي الحركة الرامية إلى التأثير الايجابي في هذه البيئة على جانبين أساسيين:

الأول: الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والأخر التخطيط العقلاني الذي يتمحور حول الكيفية التي تترجم بها هذه الأهداف إلى واقع ملموس، وهنا تبرز لنا العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، فإحداهما يكمل الأخر، فلا سياسة خارجية فاعلة دونما تخطيط لدبلوماسية فاعلة، ومن هنا أصبحت دراسة دور السياسة الخارجية من ناحية أعدادها والتخطيط لها وصنع واتخاذ القرار فيها على درجة عالية من الأهمية والضرورة الإستراتيجية لكل دولة، والشواهد التاريخية تؤشر لنا إن فشل، أو إخفاق العديد من السياسات الخارجية إنما نجم من إن الدول تعاملت مع متغيرات بيئتها الإقليمية والدولية تعاملاً تميز بالافتقار إلى عناصر القدرة الإستراتيجية، والوسائل، والأهداف ذات السمة التوازنية، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى عدم أدراك القدرات الإستراتيجية ومدخلات صناعة القوة الإقليمية أو الدولية، وبعبارة أخرى فشلت لأنها تفاعلت مع الحدث دولياً تفاعلاً عشوائياً بصيغة رد الفعل وليس الفعل الأمر الذي أنتج لنا أنساق سياسات خارجية أحادية الجانب وغير قادرة على أحداث الفعل التأثيري لسلوكيات التعامل الخارجي بشكل فاعل ومؤثر مع الوحدات الدولية الأخرى.

---

*جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

تهدف الورقة إلى توضيح أهمية دور السياسة الخارجية العراقية في تعزيز الأداء الدبلوماسي لاسيما بعد التغيير السياسي لمرحلة ما بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، وصياغة رؤية وإدراك جديد لدور دبلوماسي يتمايز عن الأدوار الدبلوماسية السابقة، من خلال صياغة منطلقات لسياسة خارجية

عراقية تتعامل بجدية مع التوجهات الدولية والإقليمية، أي سياسة خارجية تستند إلى تفعيل المرتكزات التعاونية وليس التصارعية في أطار السياسة الدولية، مما يؤكد بالمحصلة النهائية مدى فاعلية وكفاءة الدور الدبلوماسي الجديد بوصفه احدى المخرجات الأساسية، أو أدوات السياسة الخارجية العراقية الجديدة للتعامل مع معطيات البيئتين الداخلية والخارجية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، هذا من جانب، ومن جانب أخر توظيف وسائل فعالة وبطريقة متكاملة ومتوازنة من أجل تعزيز مستويات الأداء الفعلي وتحقيق جميع الأهداف المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية في ضوء صياغة معادلة مفادها: تدعيم وترصين أداء مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية عن طريق القنوات الدبلوماسية، فضلاً عن دورها في تشكيل منطلقات أساسية لعلاقات دولية وإقليمية متوازنة ومتكافئة مع دول العالم الأخرى في المستقبل.

وفي ضوء ذلك يمكن لنا من خلال تحليل المفردات السابقة إن نقدم تصورات مستقبلية لاتجاهات السياسة الخارجية العراقية ودورها في تفعيل آليات الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، وذلك عن طريق الاستناد إلى المبادئ الأساسية الآتية التي سوف تسهم في تعزيز دور السياسة الخارجية في تفعيل مستويات الأداء الدبلوماسي للمرحلة القادمة ومنها:

١- التوازن في علاقات العراق الخارجية الدولية والإقليمية، إذ إن تحقيق ذلك سوف يضفي على علاقات العراق الخارجية نوعاً من التوازن والاستقرارية، ويمنح المؤسسات العراقية المسؤولة عن السياسة الخارجية مرونة واسعة وهامش اكبر من حرية العمل للتحرك الدبلوماسي الفاعل الذي يزيد من احتمالات إحراز المكاسب الايجابية التي تصب في خانة بناء الدولة العراقية.

٢- أبراز وحدة الموقف السياسي الخارجي للعراق، ووحدة المصالح الوطنية حيال التعامل مع المعطيات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال سياسة خارجية عراقية منسجمة مع الرؤى المشتركة للقوى المشاركة في العملية السياسية في العراق.

٣- النزوع نحو مزيد من الاستقلالية بعيداً عن دائرة الاستقطابات الدولية والإقليمية، إذ إن البيئة الداخلية العراقية خلال المرحلة السابقة اتسمت بأنها مؤاتية للتدخلات والتأثيرات الخارجية في الشؤون الداخلية مقابل قصور واضح في قدرات العراق على إحداث الفعل التأثيري المتبادل حيال الدول الأخرى.

٤- التركيز على إن تكون توجهات السياسة الخارجية العراقية مستندة إلى قاعدة التأثر والتأثير المتبادل والمصالح المتبادلة بعيداً عن الاصطفافات الإقليمية والدولية والتركيز على بناء علاقات جيدة مع الجميع، ولاسيما دول الجوار الإقليمي لخدمة أهداف السياسة الخارجية العراقية للمرحلة القادمة.

٥-تعزيز درجة التفاهمات الداخلية العراقية حول المشتركات والثوابت الوطنية بين القوى السياسية كفيلة بصنع سياسة خارجية عراقية قادرة على احتواء جميع المهام الملقاة على عاتقها لمرحلة ما بعد إخراج العراق من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٦-تصفية الملفات العالقة والمؤجلة والبدء بملفات استراتيجية جديدة، وهذا المبدأ قائم على أساس مشهد احتمالي يفترض تطبيق المبادئ التي اشرنا إليها فيما تقدم، إذ ستتهيأ بعدها مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية ممثلة بالسلطة التنفيذية وذلك من خلال الدور الأساس لوزارة الخارجية لإنهاء الملفات السابقة التي ألحقت الضرر بالمصالح العراقية وسمعة وهيبة الدولة العراقية، والتي سوف تسهم في بناء جسور الثقة بين الإطراف الدولية والإقليمية وتشجيع اعتماد الأساليب الحوارية وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية لحل الخلافات القائمة والمؤجلة.

٧-سيبرز دور الدبلوماسية في مجال تحقيق الأهداف والمصالح العليا للبلد عبر مبدأ تقليل الاكلاف وتعظيم الفوائد، لاسيما إن السياسية الخارجية العراقية أذا ما نجحت في تحقيق هذه الأهداف فأن ذلك سيكون المدخل الأساس للشروع بملفات جديدة بناءة بعد إن تعزز القناعة لدى القوى الدولية والإقليمية، لاسيما دول الجوار الجغرافي والإقليمي بتوافر الشروط اللازمة لاستئناف ملفات الأعمار، والاستثمار، والاستقرار الاقتصادي الناتج عن الاستقرار السياسي النابع بدوره من استقرار العلاقة مع دول الإقليم ودول العالم عبر أقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية المتوازنة مع دول الإقليم لاسيما العربية، ودول العالم الأخرى، لاسيما المؤثرة منها.

٨-أن التحديات التي ستواجه السياسة الخارجية العراقية خلال المرحلة القادمة ستتطلب منها انجازها وبطريقة متكاملة ومتوازنة من حيث الأداء، فعلى قدر التحدي تولد الاستجابة من اجل تحقيق جميع الأهداف المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية عن طريق صياغة معادلة مفادها: تدعيم وترصين أداء مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية، فضلاً عن دورها في تشكيل منطلقات أساسية لعلاقات دولية وإقليمية متوازنة ومتكافئة مع دول العالم الأخرى.

٩-لابد من إجراء مراجعة وتقييم موضوعي للسياسة الخارجية العراقية ودورها في تفعيل آليات العمل الدبلوماسي بعد العام ٢٠٠٣، وذلك من خلال فريق من الخبراء والمؤسسات الفكرية المختصة ونخبة من أعضاء مجلس النواب فضلاً من الدوائر ذات العلاقة في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى، وتوظيف الخبرات الدولية الناجحة، هؤلاء هم من ينبغي لهم العمل على رسم سياسة خارجية عراقية ناجحة تتجاوز إشكالية ضبابية الأهداف وقصور الأدوات اللازمة لتفعيل مسارات السلوك السياسي الخارجي عن طريق القنوات الدبلوماسية بما يؤمن لنا إعداد وتنفيذ سياسات خارجية ذات طابع دبلوماسي فاعل ومتكامل ومتوازن حيال الدول الأخرى وبما يحقق لنا أهداف الاستراتيجية القومية العليا للدولة العراقية.

١٠-حسب تقديرنا أن السبيل الأمثل لدبلوماسية مستقبلية فاعلة يتمثل في رسم اتجاهات سياسة خارجية متكاملة ومتوازنة تعيد النظر في وضع أسس أو وسائل التغذية الاسترجاعية للدبلوماسية، اقتصادية كانت أم سياسية، أم اجتماعية، أم ثقافية، ويتم من خلالها التوصل إلى إمكانات دبلوماسية تنطلق من الداخل عبر تفاعل تلك الوسائل والأسس في هيكلية جديدة، ومن ثم التفاعل مع العالم الخارجي، فتصبح القوة الذاتية الايجابية دافعاً لعلاقات دولية أفضل، ويصبح العامل الخارجي مكملاً لأدوات السياسة الخارجية من اجل تفعيل مسارات العمل الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣. وصولاً إلى بناء منظومة علاقات متكاملة وذات إبعاد متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية بما يسهم في المحصلة النهائية في إضفاء صفة الخصوصية على عمل السياسة الخارجية العراقية ودورها الفاعل من خلال أدواتها المتعددة، ولاسيما الأداة الدبلوماسية بوصفها الأكثر نجاعة لخدمة توجهات وأهداف الدولة العراقية في المرحلة القادمة القادمة.

تراجع هوية الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣

م.م. غفران يونس هادي*

رئيس مترجمين أقدم سميرة ابراهيم عبد الرحمن

"من مسؤولية المثقفين قول الحقيقة وفضح الاكاذيب"

نعوم تشومسكي

يترادف مفهوم كلمة الدبلوماسي بمفهوم "اللباقة والكياسة" التي يتحلى بها الإنسان في علاقاته الاجتماعية، فيُوصف شخصٌ بأنه دبلوماسي اذا كان حسن التصرف، رقيقاً مجاملاً في تعامله مع الأخرين، قادراً على تدبير أموره وحُلّ القضايا الشائكة بحذق وحنكة.

اما المفهوم السياسي لتعريف مفردة الدبلوماسية فهي وفقًا لتعريف قاموس اوكسفورد " فهي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه."

الكياسة وعلم إدارة العلاقات بين الدول هو الصدى لمفردة "الدبلوماسية "، وهي تمثل انعكاسًا لقدرة النظام السياسي على إدارة العلاقات لصالح البلد والحفاظ على سيادته.

تمثل الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ تجسيداً لطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة مع غياب عنصر الكفاءة، فالخارجية العراقية وقعت كما هو حال المؤسسات الأخرى في فخ المحاصصة وتوزيع حصص البعثات الدبلوماسية على الاحزاب المؤثرة.

فالمرء المتابع لدورات التأهيل الدبلوماسي التي يعلن عنها معهد الخدمة الخارجية يجد شروطًا مثل وجوب ان يكون المتقدم عراقي الجنسية، وان يكون حائزاً على شهادة جامعية أولية (بكالوريوس) معترفًا بها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاعلان يضع الكليات المفضلة في التقديم وهي القانون والعلوم السياسية، والاعلام، واللغات الأجنبية، وتخصص الترجمة، وفرع الاقتصاد؛ إلاّ ان الحقيقة تمضي خارج هذه الشروط. فالتقارير الصادرة عن المؤسسات الاعلامية ووسائل التواصل

الاجتماعي والتي لم ترد عليها وزارة الخارجية العراقية تشير الى تعيين أبناء السياسيين بغض النظر عن المؤهل الدراسي والكفاءة فلو سلطنا الضوء على تعيين السياسيين لأبنائهم واقاربهم سنجد ان القائمة جد طويلة، تفضي متابعتها الى حقيقة ثابتة مؤداها تحول القنصليات والسفارات العراقية الى اقطاعيات عائلية أبعدت العمل الدبلوماسي عن مفهوم الكفاءة والتكنوقراط، واصبحت الأولوية فيها للقرابة والانتماء الحزبي.

---

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

ترتب على أبعاد الكفاءات غياب الهوية الوطنية للقنصليات والسفارات التي تمثل العراق، وباتت مشكلات السفارات بعيدة عن الكياسة والعمل الدبلوماسي. والدليل على ذلك ما قام به القنصل

العراقي في مشهد (ياسين الشريف) من اعلانات ترويجية عن مركز متخصص بزراعة الشعر في مشهد، وفي قضية أخرى تخص السفارة العراقية في بريطانيا ذكرت وسائل اعلام بريطانية قيام اعضاء في السلك الدبلوماسي ببيع دعوات العرس الملكي البريطاني الموجهة للسفارة العراقية لحضور حفل زواج الأمير وليام في السوق السوداء، مما اثار امتعاض الحكومة البريطانية التي وصفته "بانه يحدث لأول مرة في تاريخ المملكة البريطانية". وامتدت القضايا التي تبتعد عن السلوك الدبلوماسي الى التهجم على العراقيين مثلما فعل السفير العراقي في طهران راجح الموسوي عندما تهجم على العراقيين خلال اجتماع مهم وهم يقدمون شكواهم له عن سوء معاملة الجهات الامنية الايرانية عند زيارة الاماكن الدينية.

هذه القضايا أبعدت العمل الدبلوماسي عن مهمته الاساسية التي تخص الاهتمام بتعزيز العلاقات بين الدول بل أصبح الاهتمام بالأمور الشخصية هو ما يميز السفارات والقنصليات العراقية.

قنصليات فضائية

لا تقتصر ملفات الفساد في وزارة الخارجية على تعيين ابناء المسؤولين بل شملت أيضًا وجود سفارات وقنصليات وهمية وهذا ما أكده وزير المالية علي علاوي الذي أوضح ان لجنة المفتشين في وزارة المالية عثرت اثناء تدقيق سجلات وزارة الخارجية على رواتب وهمية لموظفين تصرف لأربع قنصليات فضائية في أوروبا لوحدها لا وجود لها على ارض الواقع مسجلة باسم وزارة الخارجية تصرف لها مخصصات منذ أكثر من ثمانية اعوام، والى اليوم، منها القنصلية العراقية في ميونخ بألمانيا مسجل فيها أسماء دبلوماسيين وهميين، وأكثر من ١٢٢ موظف وهمي أغلبهم من حملة شهادات الدكتوراه يتقاضون مرتبات عالية جداً، علاوة على مصروفات نثرية سنوية ومستندات شراء عقارات للقنصليات الوهمية وسيارات دبلوماسية من الطراز الفاخر.

لم تكن هذه الاموال العراقية مخصصة لإدارة العلاقات الخارجية ومحاولة بناء علاقات متوازنة مع الدول الاخرى، وانما لزيادة إيرادات المسؤولين فباتت عبئاً يكلف الدولة العراقية المليارات من الدولارات.

وثمة ملف آخر يتعلق أيضًا بالبروتوكولات الدبلوماسية الخاصة باستقبال الوفود نجد أيضًا انها تبتعد عن ما يعكس التمثيل الوطني الموحد باتجاه المحاصصة والانقسام، وهذا يبدو جليًا في مراسم استقبال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي زار العاصمة بغداد يوم ٢ آب/ أغسطس عام ٢٠٢٠ الذي تم استقباله بثلاثة مراسم استقبال مختلفة من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان، فضلًا عن لقاء رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان البارزاني، فظهر الامر كأن الرئيس الفرنسي زار أربع دول في دولة واحدة. عكست هذه الظاهرة عجز الرئاسات الثلاث للاتفاق

على مراسم عامة خاصة بالدولة لاستقبال أي وفد أو مسؤول زائر، مما أبعد العراق عن الأعراف الدولية والدبلوماسية.

يعلن هذا النوع من الدبلوماسية ان العراق يمثل دويلات متعددة وليس عراقًا موحداً فعندما تحاول كل طائفة أو قومية ان تعلن عن نفسها في التمثيل الدبلوماسي يعني أننا ابتعدنا عن الحس الوطني الذي يعكس سيادة العراق وقوته باتجاه الطوائف والتشتت. لا يمكن للدبلوماسية العراقية ان تنهض وتعود لتكون أداة حقيقية لإدارة العلاقات مع الدول دون التخلي عن المحاصصة والقرابة في التعيين والابتعاد عن كل ما من شأنه ان يعيق اعادة الهيبة للعراق ومكانته من خلال الالتزام بالعمل الدبلوماسي المهني المنضبط.

الهوامش:

*منها نجل خضير الخزاعي ملحقًا تجاريًا في الكويت وأبنته سكرتيرة للسفارة العراقية في كندا، وأبنة هادي العامري قنصلًا في ابو ظبي سابقًا وحاليًا في طهران، وشقيقه عبد الرحمن قنصل في مانشستر، وحبيب الصدر خال عمار الحكيم سفير العراق في الفاتيكان سابقًا وفي الجامعة العربية حاليًا، وأبنة ابراهيم الجعفري موظفة في السفارة العراقية في بريطانيا، وزوج النائب عن التيار الصدري ماجدة التميمي قنصلًا في لندن، وزوج ابنة سلمان الجميلي قنصلًا في لبنان، ونجل عبد القادر العبيدي يعمل في الملحقية العسكرية في واشنطن، ونجل مسعود البرزاني سفير العراق في ايطاليا، وأبنة فؤاد معصوم تعمل في السفارة العراقية في هولندا. وأحد أبناء المدير العام للسفر والجنسية اللواء ياسين الياسري (الذي لايملك شهادة دراسية) يعمل موظفًا في وزارة الخارجية ، ثم بعدها يتم نقله إلى إحدى السفارات العراقية في الخارج.

الحراك المطلوب في الأداء الدبلوماسي العراقي

تجاه القوى الدولية

د. كرار أنور البديري*

قد لا نعدو الصواب إذا قلنا: إن العراق يعيش في وسط بيئة إقليمية تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن واحد، لاسيما وأن التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه توازن غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون، وتملأه حالات التنافس والصراع، فضلا عن الرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عما تعزوه التفاعلات الإقليمية، واللاعبين المتنفذين فيه من مدركات جيوسياسية تذهب إلى الحد من دور العراق الخارجي، فهناك في الشرق الأوسط العديد من المحددات التي تحول دون قيام دور عراقي فاعل في المنطقة. والحالة هذه، فإن ما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال، هو: كيف يستطيع العراق أن يتكيف مع هذه البيئة الإقليمية، وأن يؤثر فيها دبلوماسيا في الوقت نفسه؟ وذلك لتعظيم مصالحه وتحجيم التحديات التي تعترض سبيله في البيئة الإقليمية والدولية.

في بادئ الأمر يجب أن ندرك حقيقتين:

الحقيقة الأولى مفادها: إن الدولة تبنى على أساس غير قابل للمساومة وهو الاحتكار التام للقوة في الداخل، وهذا الأساس هو الذي يجعل الدول مالكة السيادة، ومن دونه تفقد الدول أحد اهم مقومات سيادتها، إذ مع هذا الاحتكار تستطيع الدول أن تمتلك القدرة في التعامل مع غيرها من الدول، ذلك بان قوة الدولة في الخارج مرهونة بسيطرتها على الأخرين في الداخل.

أما الحقيقة الثانية فمفادها: إن العراق –كالحالة مع العديد من دول المشرق والخليج العربي– يُعدّ من الدول ذات المحاور الجيوسياسية–نقطة ارتكاز– للاعبين الجيوستراتيجيين الدوليين والإقليميين، وتنبع أهمية الدول ذات المحاور الجيوسياسية بالنسبة للاعبين الجيوستراتيجيين من ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحديد طرق الوصول إلى مناطق مهمة، أو في منع الموارد عن لاعبين مهمين،

وكذلك تنبع أهميتها من دورها كمناطق عازلة، إذ يمكن أن تكون الدولة ذات المحور الجيوسياسي درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما، وفي أحيان أخرى يمكن القول: إن مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحور الجيوسياسي يعني: حدوث تأثيرات سياسية وثقافية مهمة جدا في لاعب جيواستراتيجي آخر ذي فاعلية أكبر.

---

*دبلوماسي وأكاديمي عراقي

وهذه الحقيقة يؤكدها ويثبتها التاريخ السياسي لدول منطقة الشرق الأوسط وطالما أن الدول ذات المحاور الجيوسياسية تتأثر بالدول الفاعلة أو الناشطة جيواستراتيجياً، فإن تفاعلات وأدوار دول المشرق والخليج العربي مرتبطة بقوة ونفوذ تأثير اللاعبين الجيواستراتيجيين، من الخارج القريب إيران وتركيا، ومن الخارج البعيد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. فدول المشرق والخليج العربي منذ تأسيسها كانت مرتبطة بدول ناشطة جيواستراتيجياً، إقليمياً (تركيا، وإيران)، ودولياً (فرنسا وبريطانيا) قبل الحرب العالمية الثانية، و(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) خلال مرحلة الحرب الباردة، ومن ثم (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية) فيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وفي ضوء تلك الحقيقة، من الصعوبة بمكان أن يكون هناك دور عراقي فاعل في البيئة الإقليمية الشرق أوسطية من دون الارتباط بالقوى الجيواستراتيجية الفاعلة في المنطقة:(الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوربي، والصين)، إذ ليس هناك تأثير عراقي خارجي مرجو في البيئة الإقليمية مع حالة فك الارتباط الاستراتيجي، أو التكتيكي بتلك القوى الجيواستراتيجية.

١.القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وارتباطها بالمحاور الدولية

مما لا شك فيه إن الأمن في ظل العولمة والإرهاب يخضع لميكانزمات التفاعلات الإقليمية والدولية، فاليوم إشكالية الأمن مرهونة بقدرة هذا الطرف أو ذاك في اتساع علاقاته، وكسب الأصدقاء وتحييد الأعداء، وهذا ما يجب أن نضعه في الحسبان في الحراك الدبلوماسي المطلوب، في ظل التطورات والتحركات والاصطفافات الإقليمية مع القوى الدولية. فاليوم يتحدد ارتباط القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بالقوى الدولية بالمحاور الأتية:

المحور الأول: هو محور الدول المرتبطة بروسيا الاتحادية، والمتمثلة بإيران وسوريا وحزب الله فضلا عن تركيا. ومن المفيد الإشارة الى ان أبرز اهداف ارتباط هذه الدول بروسيا الاتحادية هو موازنة الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط وكسب النفوذ والتأثير الإقليمي في المنطقة من خلال الدعم الروسي، وما يجمع هذه الدول في هذا المحور هو "الظلم المشترك" فهناك توتر في علاقات تلك الدول مع الولايات المتحدة الامريكية. وهو ما لا يشترك به العراق مع تلك الدول في علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية.

المحور الثاني: هو محور الدول المرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية، والمتمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والكيان الإسرائيلي. وتسعى هذه الدول من خلال علاقتها بالولايات المتحدة الامريكية ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي الى أداء دور إقليمي فاعل، فضلا عن تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال الدعم الأمريكي، وهو ما لا يشترك به العراق مع تلك الدول في قضية احتواء وعزل إيران في المنطقة.

المحور الثالث: هو المحور الذي يتمثل بالاتحاد الأوربي، وان كان الاتحاد الأوربي لا يشكل محوراً بحد ذاته مقارنة بالمحورين الأول والثاني، إلا انه محورا يلتقي معه اغلب الفاعلين في الشرق الأوسط، وهو ما يمكن أن نطلق عليه: "المحور الوسط" في السياسة الدولية، وهو المحور الذي بات وجوده فاعلاً ومؤثراً في الشرق الأوسط بالنسبة للكثير من القوى الإقليمية في المنطقة التي لا تتماهى مصالحها مع الولايات المتحدة الامريكية او روسيا الاتحادية.

٢. ما عمل: متطلبات الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه القوى الدولية

على الرغم من التعقيد الذي تتميز به البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط، إلا ان ابتعاد العراق عن سياسة المحاور اتاح له مرونة أكثر من بقية الفاعلين الإقليميين في التفاعل مع القوى الدولية. فمقارنة بالدول المرتبطة بالمحاور أعلاه لاسيما المحور الأول والثاني، يمتلك العراق مرونة عالية في التعامل مع جميع القوى الدولية، فهو يتمتع بعلاقات جيدة مع روسيا، غير انه لا يشترك مع محورها في الترتيبات المناهضة للولايات المتحدة الامريكية، وكذلك الحال فهو يتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية غير انه لا يشترك معها في الجهود الرامية لعزل إيران. ومع حياد العراق الإيجابي وسعيه في الابتعاد عن سياسة المحاور، تحاول القوى الدولية إلى اجتذابه الى أحد المحورين، وهنا يكمن التحدي الذي يواجهه العراق. لذلك فان متطلبات الأداء الدبلوماسي العراقي في المرحلة المقبلة تكمن في:

-داخلياً في ادامة وتعزيز الاستقرار الأمني، فضلاً عن الاعمار والبناء، والنهوض بالواقع الاقتصادي والاستثماري، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون بناء الثقة مع المجتمع الدولي وكسب الدعم من الشركاء الدوليين والابتعاد عن التجاذبات الحاصلة في المنطقة.

-أما خارجياً فتكمن في الابتعاد عن سياسة المحاور، وعدم الانجرار وراء الصراعات الإقليمية في المنطقة، والميل نحو الحياد الايجابي، والدعوة الى الحوار وحل المشكلات بالطرق الدبلوماسية.

ان تحقيق تلك المتطلبات في الأداء الدبلوماسي تتحقق من خلال الاتي:

أولاً: على العراق الاستمرار في العام ٢٠٢٠، على سياسة الانفتاح مع القوى الدولية الامر الذي يتيح له مرونة في التعاون مع جميع فواعل القوة والاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة من أهمها التنمية، الاقتصاد والتكنولوجيا، فضلا عن التعاون مع الجميع في مجال مكافحة الإرهاب.

ثانيا: تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في المجال الأمني، لاسيما وأن ثمة رؤى تعد محفزة لطبيعة التعاون العراقي – الأمريكي وهو تعامل واشنطن بمنطق الدولة الواحدة مع العراق، والحفاظ على وحدة العراق، رغم المشاريع التي قدمت من قبل بعض أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ، لكن يسجل استمرار تلك السياسة الأمريكية لدعم واسناد الحكومة في بغداد. ومن مقومات تعزيز العلاقات العراقية الامريكية الاتي:

١)من اجل تعظيم فرصة بروز دور عراقي في المنطقة، يتطلب التعامل بواقعية وعقلانية ببناء علاقة تحالفيه امنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أساسها البراغماتية في التعامل وواقعية في تحديد الأهداف ومحتواها الحياد الضمني في لعبة التوازنات بما يضمن تحقيق المصالح التي تؤهل لممارسة دور مهم عبر القنوات الناعمة بتفعيل الاتفاقيات الإستراتيجية من جهة وعقد اتفاقيات تتلائم مع التطورات في المنطقة من جهة اخرى.

٢)الانتقال في العلاقات العراقية الامريكية من مرحلة (الأولوية للديمقراطية) الى مرحلة (الأولوية للأمن)، وهي المعادلة الأمنية التي تنطوي على تحديد الوجود الأمريكي في العراق لأغراض الدعم والأسناد للحكومة العراقية ودعم بناء المؤسسة العسكرية العراقية من خلال السواعد العراقية فقط.

٣)تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية بوصفها وسيلة، أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة بين البلدين، قادرة على مواجهة أي تغيير سياسي طارئ أو مستقر، وعليه ينبغي فسح المجال أمام الشركات الأمريكية الكبرى للعمل في العراق وفق امتيازات خاصة تساعد على بناء علاقات ايجابية ممكن تشكل فيما بعد ورقة ضغط للتأثير في القرار الأمريكي تجاه العراق.

٤)علاوة على ذلك، ونحن نبحث في مقومات العلاقة من الضروري ان نقف على ما تريده الولايات المتحدة الامريكية من علاقتها مع العراق. اذ تكمن المصالح الامريكية في العراق في الحفاظ على عراق له القدرة على مسك زمام الأمور في الداخل، فضلاً عن زيادة انتاج الطاقة، واستمرار التعاون الأمني الثنائي في ظل تحديات الإرهاب، ناهيك عن دمج العراق في بنية أمن المنطقة، وهي الأهداف التي لا يمكن أن تتحقق من وجهة نظر واشنطن في الأعوام المقبلة من دون أن تمتلك الحكومة زمام السيطرة السياسية والعسكرية في الداخل العراقي، بوصفها الفاعل الوحيد الذي يتحكم بزمام الامور امام الاطراف الخارجية. فمن دون ذلك يمكن أن تتهدد المصالح الامريكية الأمنية والاقتصادية في العراق. وهذا ما لوحظ عند المسؤولين الأمريكيين في سلسلة الهجمات التي استهدفت المصالح الامريكية فضلا عن المستثمرين الأجانب في العراق في العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (مثلاً: هجمات على القنصلية في البصرة، هجمات بالقذائف على مواقع شركات النفط في البصرة، هجوم بالقذائف على المقاولين العسكريين الأمريكيين في بلد، هجوم على مركبات الإمداد التابعة للسفارة الأمريكية في صفوان، الهجوم على مركبات المستثمرين في البصرة) وعليه هناك ادراك اخذ يتشكل مفاده "إن عراقاً ضعيفاً ومفتتتا اكثر خطرا على الامن والسلم الدوليين من عراق قوي متماسك" لذلك فإن عراقا قويا متماسكا ومنضبطا داخليا من شأنه أن يعزز المصالح الامريكية الاقتصادية والسياسة في المنطقة وأن لا يكون مصدر خطر على حلفاء الولايات المتحدة في الخليج.

٥)وربطاً بما سبق فإن من مقومات تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة تكمن في أمرين: أحداهما؛ الحزم في تمتين الجبهة الداخلية، والآخر ضبط مسارات التواصل بين الداخل والخارج، فالمتتبع

يلاحظ أن عدم ضبط مسار علاقات الأطراف الداخلية بالخارج أسهم إلى حد بعيد في أضعاف الدبلوماسية العراقية، مما أدى إلى أضعاف القرار العراقي وتشتيت موقفه في الخارج.

٦)ان من مقومات علاقات امنية فاعلية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يكمن في الاحترام المتبادل للسيادة، بمعنى الا تقوض الشراكة الأمنية مع واشنطن من حدود السيادة العراقية، فمن شأن ذلك ان يضعف صانع القرار امام الرأي العام الداخلي ويقوض الشراكة مع الولايات المتحدة.

ثالثاً: توثيق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي. منذ دخول اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الاوروبي والعراق حيز التنفيذ بشكل كامل في العام ٢٠١٨، بات العراق شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوربي وبموجب ذلك هناك على ما يبدو التزام اوروبي في إعادة اعمار العراق وتحقيق الاستقرار، والتنمية المستدامة، فضلا عن إيلاء الأهمية بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والتجارية والهجرة والامن والطاقة والبيئة وغيرها من المجالات التي تمثل مصالح مشتركة بين الطرفين.

وفي الواقع ان التفاعل السياسي والاقتصادي مع الاتحاد الأوربي بالنسبة للعراق هو ذات أهمية عالية، سيما في ظل الاصطفافات المحتدمة في الشرق الأوسط، فالاتحاد الأوربي بوصفه المحور الوسط بين المحورين الروسي والامريكي، يتيح للعراق هامش حركة في السياسة الدولية، ويجنبه التخندق الإقليمي والدولي، وهو ما يعطي لصانع القرار مرونة اكبر في بناء علاقته الاقتصادية، وتعزيز الحوار السياسي مع الاتحاد الأوربي في القضايا الجوهرية في المنطقة التي تتقارب مع وجهات نظر العراق.

غير أن التحدي الذي يجب إداركه في العلاقات مع الاتحاد الأوربي، يكمن في أنها علاقات مشروطة بمستوى "التقدم القيمي" أي التقدم في ملفي الديمقراطية وحقوق الانسان، اذ يسعى الاتحاد الأوربي في استراتيجيته إزاء العراق الى تأكيد التزام الأخير بتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان مقابل تعزيز التعاون في المجالات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والعسكرية. وهو الأمر الذي من شأنه أن يبطئ التقدم في العلاقات بين الطرفين لاسيما إذا علمنا أن الفهم الأوروبي للديمقراطية وحقوق الانسان يختلف عن الفهم العراقي لها، ناهيك عن أن هذين الملفين يتطلبان المزيد من الجهد والتنمية من اجل تحقيقهما، ولا يمكن في الحالة العراقية فرضهما من أعلى الى أسفل، وهو النهج الأوروبي في تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان.

لذلك فإن اندفاع العراق بالعلاقة مع الاتحاد الأوربي يجب ان يحدد اقتصادياً مع إعطاء الأولوية للأمن بدلا من الديمقراطية، فضلا عن تعزيز التعاون في مجال التدريب والدفاع، والاتصالات، ونقل التكنولوجية.

رابعاً: روسيا الاتحادية: لا شك ان روسيا الاتحادية هي دولة ذات ثقل عسكري وسياسي على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط، ويتمتع العراق بعلاقات جيدة مع روسيا الاتحادية، وعلى الرغم من أن العراق لا يشترك مع روسيا في الترتيبات المناهضة للولايات المتحدة الامريكية، لأسباب تتعلق بحياده الإيجابي، الا ان صناع القرار في روسيا ينظرون الى العراق على انه حليف أمريكي ولا تعول عليه روسيا كثيرا، ومع ذلك تشعر روسيا بأن وجودها الاقتصادي في العراق لايزال ضعيفا، مقارنة بغيرها من الدول. ولهذا من أجل لفت انتباه الحكومة الاتحادية عملت روسيا بعيدا عن بغداد عبر أبرام عقود نفطية مع حكومة إقليم كردستان متجاهلة بذلك موافقة الحكومة المركزية.

ومهما يكن الأمر، ليس من الصواب ترك العلاقات العراقية الروسية تتجه نحو البرود لاسيما اذا ادركنا ان ورسيا الاتحادية عضوا مؤثرا في مجلس الامن، ولكن يجب تعزيز العلاقات معها في المجالات الطاقوية والابتعاد عن ترتيباتها السياسية المناهضة للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، وهو ما لا ترغب روسيا في رؤيته من العراق، لذلك فإن التحدي الذي يجب إدراكه في العلاقات مع روسيا الاتحادية يكمن في سعيها لجذب العراق للمحور الروسي. ففي ظل العدد القليل الذي تبقى لروسيا من الأصدقاء في الشرق الأوسط ترغب القيادة الروسية في تعزيز علاقتها السياسية والعسكرية بدول الشرق الأوسط من أجل إظهار انها لا تزال تمتلك الحلفاء، اذ يحاول الرئيس فلاديمير بوتين الإظهار للمجتمع الدولي انه ليس "معزولاً" وعليه فأن سعي روسيا لجذب العراق في ترتيباتها السياسية في المنطقة يمثل أحدى وسائلها لتقويض نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة على حساب العراق.

ان تخفيف تلك الرغبة تكمن في إعطاء روسيا مجالاً أوسع في الاستثمار بالقطاع النفطي في العراق، فبالتزامن مع شعور روسيا بان حضورها الاقتصادي ضعيف في العراق، وفي ظل الشعور الروسي بالعزلة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية يتطلب من العراق، ان يطور علاقته بروسيا الاتحادية على مستوى الطاقة ويزيد من حجم التعاون معها في استثمار قطاع النفط في العراق ويقدم التسهيلات للشركات الروسية، ولكن بشرط احترام السلطات المركزية في بغداد، وعدم تجاوزها خلال توقيع اتفاقيات مع الأقاليم في العراق، وان تكون الحكومة الاتحادية هي الجهة المركزية التي تتعامل معها روسيا الاتحادية في ابرام عقود النفط.